تنوع الهويات وأثره على التنمية الانسانية في الوطن العربي

إعداد/ د.نيفين عبد المنعم مسعد

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

٢٠٠٧

"يجب أن يُبْنَى الحكم على الدولة على أساس كيف تعامل أقلياتها" غاندي (Commission on Human Rights 2000)

يمثل التنوع الإثني الذي يُعبَر عنه في أدبيات كثيرة "بالتنوع الثقافي" ظاهرة كونية عامة، إذ أن ٧٠%من دول العالم لا تزيد نسبة أكبر جماعاتها الإثنية[•] عن ٦٥% من السكان، فيما أن الدول التي تشكل جماعاتها الإثنية ٩٠% من السكان لا تزيد نسبتها عن ١٨% من دول العالم (James D. Fearon 2003). ولا تُعد الدول العربية استثناء من تلك القاعدة بل إنها تؤكدها، فالمنطقة تعد مهد الديانات السماوية الثلاث، وهي تربط الغرب بالشرق، كما تملك أكبر احتياطي نفطي عالمي، وجميعها عوامل تنشئ التنوع وتجذب التدخلات الخارجية. ومع ذلك فإن الدول العربية تتفاوت في درجة تعدديتها، ما بين الحد الأقصى لهذا التعدد (لبنان، سوريا، العراق، السودان)، والحد الأدنى له (تونس، ليبيا) .

ويناقش هذا الفصل من التقرير العلاقة بين التنوع الإثني والصراع الداخلي، وتداعيات مثل هذا الصراع على أبعاد مفهوم الأمن الإنساني، والحلول المقترحة للتسوية، علماً بأن التحليل سيبدأ بالمستوى النظري ويُثَّنِي بالتطبيق على الوطن العربي.

أولاً- الإطار النظري للتفاعلات الإثنية:

هل توجد ثمة حتمية إثنية؟ بمعنى هل كلما وُجِد تنوع إثني رافقه صراع؟ في تحليل العلاقة بين التنوع الإثني والصراع يوجد اجتهادان نظريان، الاجتهاد الأول يرى أن التنوع أدعى لإثارة الصراع لأسباب مختلفة، منها أن قوة الانتماءات الأولية تشد أعضاء الجماعة الواحدة بعضهم إلى بعض وتباعد بينهم وبين أعضاء الجماعات الأخرى (Geartz 1963)، وأن التنوع يضعف من آليات الضبط الاجتماعي ويتهدد الاستقرار السياسي (Schlesinger

---

• يتعامل هذا الفصل من التقرير مع مصطلح الجماعة الإثنية باعتباره يشير إلى الجماعة التي يشترك أفرادها في واحد أو أكثر من عناصر اللغة والدين والطائفة، ويملكون الوعي بخواصهم المشتركة تلك. وهناك من يضيف إلى ما سبق ١-الانتساب للجماعة عن طريق الميلاد ٢-التاريخ المشترك ٣-الوطن أو ذكرى ا لوطن.
(James D. Fearon 2003)، وهي إضافات تتعامل مع الجماعة الإثنية كمعطاة وليس كعلاقة يمكن العدول عنها والانتماء لجماعة إثنية أخرى عن طريق تغيير الدين أو اكتساب اللغة أو الهجرة (Horowitz 1998).

1992). والاجتهاد الثاني يعتبر أن المشكلة هي في إدارة التنوع لا التنوع في حد ذاته (تيد .ر.جير، ١٩٩٥ و١٩٩٨)، وأنه لا الصراع حكر على المجتمعات المتنوعة إثنياً ولا التجانس الإثني بالضرورة عاصم من الصراع .

(Judith Vorrath et al 2007)، أكثر من ذلك فإن التنوع يتيح فرصة أكبر لإقامة نظام ديمقراطي (Cheibub and Limongi 2001).

وتسمح المقارنة بين أنماط مختلفة من التفاعلات الإثنية بوضع متغير العدد في إطاره الصحيح، فهناك جماعات انتقلت من التعايش السلمي إلى الصراع المفتوح، وجماعات تحولت من الصراع إلى التعايش، وجماعات كان تاريخها وفاقياً في معظمه، وأخرى غلب على تاريخها الصراع. النموذج الأول يستقى من رواندا التي تعايش فيها الهوتو والتوتسي، قبل مجئ الاستعمار، في ظل حكم ملكي، ونظام مستقر لتقسيم العمل، وتزاوج مختلط وحراك اجتماعي. حتى إذا جاء البلجيكيون قلبوا العلاقات الإثنية وعبثوا بتقسيم العمل، وعندما رحلوا في١٩٥٩ كانت قد غرست بذور الصراع وصولاً إلى مذابح ١٩٩٤ (Yahya Sadowski 1998) والمفارقة أنه بعد أقل من نصف قرن من الانسحاب من رواندا، باتت بلجيكا نفسها أقرب ما تكون إلى الانشطار لدولة للفلمنج وأخرى للوالون بعد استحكام الأزمة الانتخابية في يونيو٢٠٠٧. ومع انشطار بلجيكا مقر الاتحاد الأوروبي، ورمز تعايش القوميتين الألمانية والفرنسية، ومختبر العلاقة بين الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، يصبح مستقبل الاتحاد الأوروبي نفسه موضع شك (Bruno Waterfield 2007).

النموذج الثاني نأخذه من البوسنة والهرسك التي انتقلت جماعاتها الإثنية الثلاث الصرب والكروات والمسلمين من الصراع الدامي إلى التعايش المرحلى كما سنرى في ظل اتفاق دايتون لتقاسم السلطة في١٩٩٥. علماً بأن المخاض البوسني نفسه لم يكن سهلاً كجزء من عملية تفكيك الاتحاد اليوغسلافي إلى عدة جمهوريات ينتظر أن تكون آخرها كوسوفو (John Laughland2007).

النموذج الثالث تقدمه لنا استراليا وكندا بتجربتيهما اللتين تحملان درجة عالية من التشابه في استيعاب المهاجرين، خصوصاً منذ سبعينيات القرن الماضي مع اتجاه كلتا الدولتين لتأكيد طابعهما التعددي وقيام استراليا بمزيد من دمج سكانها الأصليين "الأبورجين" (Ricco Villanueva Siasco, Tanya Holmes & Marco Reciputi2006).

النموذج الرابع يأتينا من سيريلانكا من خلال الحرب الأهلية التي يقودها التاميل من أكثر من ربع قرن للمطالبة بالانفصال، وتركيا من خلال التمرد الكردي الذي تعود جذوره إلى ما يربو على ثلاثة أرباع قرن أي منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية (Yahya Sadowski 1998).

خلاصة ما سبق أنه لا صدقية للحتمية الإثنية كما لم يثبت أي من الحتميات السابقة (الثقافية، التاريخية، الجغرافية) صدقيته، طالما أن هناك طيفاً كبيراً من العلاقات الإثنية بعضها فقط هو الذي ينجم عنه صراع (Kuman Rupesin & Valery Tishkov1996) وهو أمر يصدق عند مضاهاة دولة بأخرى، كما يصدق عند مقارنة الدولة بنفسها وذلك عندما تظهر بعض الجماعات الإثنية فى الدولة الواحدة قدرة عالية على التعايش مقارنة ببعض من الجماعات الأخرى، والنماذج أكثر من أن تحصى: الهند، الصين، فرنسا، بريطانيا، فكيف نفسر إذن اندلاع الصراع الإثني في حالات بذاتها؟

١-أسباب اندلاع الصراعات الإثنية(•):

تحرص الأدبيات الخاصة بالإثنية على بيان أن صراعات ما بعد الحرب الباردة انتقلت من كونها بين الدول إلى كونها داخل الدول (Saad Eddin Ibrahim1995)، مع بيان أنه اعتباراً من النصف الثاني من التسعينيات لم تحدث زيادة في تلك الصراعات لأسباب أهمها : أ- زوال الصدمة التي ولدها تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ومعه تقلص احتمال توظيف الأوضاع الداخلية لدول أوروبا الشرقية،
ب- تزايد الاتجاه نحو الاعتراف بالتعددية الإثنية، جـ-نموالجهود لمنع انتهاكات حقوق الإنسان (Ted R. Gurr2000).

• تلجأ أدبيات الصراع الإثني إلى التعبير عنه كمياً من خلال التمييز بين صراع مسلح محدود (لا أقل من ٢٥قتيل سنوياً وأقل من ١٠٠٠قتيل على طول عمر الصراع) وصراع مسلح محدود (لا أقل من ٢٥قتيل سنوياً ولا أقل من ١٠٠٠قتيل بامتداد الصراع) وحرب أهلية (١٠٠٠قتيل سنوياً على الأقل) (Lotta Harbam & Peter Wallensteen 2005.) ، (Christian Geiser 1998) أما هذا الفصل فيستخدم الصراع بالمعنين السياسي و العسكري خاصة أن الأرقام قد تكون مضللة علاوة على أنها غير دقيقة على الأرجح. ويمثل العراق حالة مثالية للتخبط في وصفها بأنه حرب أهلية من عدمه.

وبشكل عام فإن القراءة المتأنية لتلك الأدبيات تفتح المجال لتسجيل الملاحظات الأساسية عليها: **الملاحظة الأولى**، أن تلك الأدبيات تجاوزت الاعتماد على متغير وحيد في تفسير الصراع الإثني إلى الأخذ بحزمة من المتغيرات التفسيرية. والسبب في ذلك أن أياً من متغيرات: الحرمان النسبي، والانتهازية السياسية لقادة الجماعات، والانتماء الإثني، والتحديث ومن بعده العولمة، لا ينهض بمفرده لتفسير الصراع. والدليل أن الصراع كثيراً ما ينشأ داخل الجماعة المحرومة، وبين أصحاب الانتماء الإثني نفسه. كما أن الصراع قد ينتشر في دول هي أبعد ما تكون عن التحديث وأقل ما تكون تأثراً بالعولمة. ثم إنه إذا كانت قيادات الجماعات تحركها انتهازيتها السياسية فما الذي يحمل الأعضاء على الانقياد؟ (Horowitz 1998).

وفي إطار تجاوز أحادية التفسير عادة ما تجمع الأدبيات بين عوامل داخلية وأخرى خارجية على النحو الذي أجمله تيد جير، من خلال دراسة إمبريقية، في ستة عوامل رئيسية هي: الحرمان النسبي الذي يحتل مرتبة عنده أهم من الحرمان المطلق، والتنوع الإثني ما بين متوسط وكبير، وطبيعة النظام السياسي، وتدخلات دول الجوار، وتاريخ العداء بين الجماعات، وأخيراً ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع (Ted R. Gurr et al 2006). ولكي تباشر العوامل السابقة تأثيرها لابد أن تتحلي الجماعة الإثنية بالتماسك والتنظيم ويفضل التركز الجغرافي (تيد ر. جير،١٩٩٤). أما كبر حجم الجماعة الإثنية فإنه يزيد من القدرة على المواجهة لكنه قد يقلل من مزايا الأعضاء المرجوة من وراء الصراع

(Francesco Casellie & Wuller Coleman II 2006). **الملاحظة الثانية**، أن هناك اتفاقاً كبيراً بين أدبيات الإثنية على أن الصراع يكون أرجح في نقطة ما بين مرحلتين: مرحلة الديكتاتورية الكاملة ومرحلة الديمقراطية الكاملة وكلتاهما تتمتعان باستقرار، سواء (ظاهري) في الديكتاتورية أو(حقيقي) في الديمقراطية الكاملة (Ted R. Gurr et al2006) بقول آخر فإن الصراع الإثني عادة ما يندلع في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية أو الديمقراطية الجزئية، وهي تقريباً النتيجة نفسها التي خلص إليها صمويل هنتنجتون في كتابه "الموجة الثالثة للديمقراطية" عندما ربط الصراع السياسي بشكل عام بالمرحلة الانتقالية من الاستبداد إلى الديمقراطية، وبالتالي فإن تفسير الصراع الإثني في تلك المرحلة يتأثر كثيراً بتفسير هنتنجتون.

وفي هذا الخصوص تشير الأدبيات إلى أن الصراع الإثني ينشأ بسبب التفاعلات السياسية الملازمة للمرحلة الانتقالية والتي تتغير فيها توازنات القوة فتصعد جماعات إثنية وتتوارى أخرى أو تضعف، وترتخي فيها قبضة المركز على الأطراف أو حتى ينشأ فراغ في المركز. وتمثل اللحظة الانتخابية لحظة دالة على الصراع من خلال محاولة الجماعات المختلفة التأثير في نتائجها. ورغم أهمية أول انتخابات، بعد سقوط الديكتاتورية، كمختبر لتوازنات القوة، إلا أن الانتخابات الثانية تعد أخطر لأنها تكرس تلك التوازنات ويخف الاهتمام الدولي بها ما يفتح الباب للتلاعب بنتائجها وبالتالي للصراع. كما أن المستوى الذي تجرى عليه الانتخابات مهم إذ أن استباق الانتخابات الديمقراطية بانتخابات محلية أو إقليمية قد يقترن بمطالبات إثنية بحق تقرير المصير على شاكلة ما حدث في يوغسلافيا. ويتوقف اجتياز تلك المرحلة بسلاسة على عوامل مثل: وجود طبقة وسطى مثقفة تتولى تنظيم حركة المجتمع المدني، وتاريخ آخر صراع (بالذات الحرب الأهلية) بين الجماعات الإثنية، ومدى مشاركة قوى ممثلة لتلك الجماعات كافة في عملية التفاوض، وأخيراً موقف دول الجوار من التطور برمته. (Judith Vorrath et al, 2007)

<u>الملاحظة الثالثة</u>، أن قضية دور الدين في الصراع الإثني حظيت بنقاش معتبر في بعض الأدبيات ذات الصلة. ومرة أخرى اشتبك هذا النقاش إلى حد بعيد مع أطروحة هنتنجتون عن صراع الحضارات (أو الأديان)، فقد كان السؤال الذي واجهته تلك الأدبيات هو التالي: هل يعد الدين بالفعل هو القوة المحركة للصراعات الدولية والداخلية؟ وفي إجابته غلب على الأدبيات المذكورة التمييز بين الإقرار بأهمية الدين في الصراعات الإثنية من جهة ورفض اعتبار الدين هو المتغير الوحيد أو حتى الأهم في الصراعات الإثنية بمستوييها الداخلي والخارجي من جهة أخرى. فثمة من ركز على اختلاف اللون (العِرق تجاوزاً) على أساس أنه خاصية يصعب تغييرها (Francesco Casellie & Wuller Coleman II 2006)، وثمة من ركز على اللغة والتعدد اللغوي (Jean-Marc & Kilolo Malambue)، علماً بأن الأهمية النسبية لكل معيار تختلف من حالة لأخرى.

لكن فيما يخص الدين تحديداً، تذهب بعض الأدبيات إلى أن الدين يؤثر في الصراع الإثني من خلال أربعة مداخل رئيسية: ١-أن يتضمن الصراع قضايا تتصل بالهوية، ٢-أن يستند التمييز السياسي على أساس الدين، ٣-أن تتورط المؤسسات الدينية في الصراع، ٤-أن

تستخدم بعض الأطراف الدين لإضفاء شرعية على مواقفها السياسية (Jonathan Fox2004)

الملاحظة الرابعة، أن الدور الخارجي في التأثير على التفاعلات الإثنية قد لفت أدبيات الإثنية إلى مزيد من الاهتمام به على ضوء تطورين اثنين. التطور الأول تفكك الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي، حيث اهتمت بعض الأدبيات في هذا الخصوص بالتمييز بين انتشار الصراع الإثني وبين تصعيده عبر الحدود الدولية. وقد تم تبرير انتشار الصراع بأسباب مثل العدوى، وتدفق اللاجئين ،وتسرب السلاح وقرب مناطق الصراع من الحدود. بينما قيل في تفسير التصعيد إنه قد يحدث نتيجة تعاون الجماعة الإثنية الموزعة بين دولتين، أو سعي الدولة إلى لفت الانتباه عن إحباطات الداخل ،أو إلى تحقيق مكاسب اقتصادية بإضعاف الدولة المجاورة لها (Judith Vorrath et al, 2006).

أما التطور الثاني الذى استدعى الاهتمام بالدور الخارجى فهو تبني إدارة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة سياسة الفوضى البناءة القائمة على إعادة ترسيم الحدود على أسس إثنية. السياسة ليست جديدة على الفكر الأمريكي فقد سبق لبرجنسكي وبرنارد لويس أن تبنياها بقوة في الثمانينيات بالتركيز على الشرق الأوسط بحكم تعدديته الإثنية التي وصفت بالفسيفسائية. كما أن السياسة نفسها ليست غريبة على الفكر الاستراتيجي الغربي وقد مارستها كل القوى الاستعمارية في مستعمراتها. لكن المقصود أن التدمير البناء الذي أطلق الدعوة إليه مايكل ليدن مستشار بوش الابن قد صار عنوان السياسة الأمريكية في مطلع الألفية الثالثة (مصطفى الولي، أحمد النابلسي٢٠٠٥).

يذكر أنه في تحليل تنامي تأثير الخارج على مجرى الصراعات الإثنية، أشارت إحدى الدراسات إلى أنه منذ نهاية الحرب الباردة وحتى عام٢٠٠٤ اندلع ١١٨صراع معظمهم في داخل الدول، في خمس من تلك الصراعات تدخلت أطراف خارجية بإرسالها قوات، وفي ثلاثة أرباعها تم التدخل من خلال دعم مالي ولوجيستي (Lotta Harbam & Peter Wallensteen2005).

الملاحظة الخامسة، أن اختلاف حجم العنف الإثني ونطاقه (اضطرابات محدودة، تمرد، إبادة...إلخ) في إطار الدولة نفسها من مرحلة تاريخية لأخرى قد دعا إلى محاولة الاجتهاد في وضع إطار نظري تفسيري. ومن ذلك ربط هذا الاختلاف بعدة معايير، أهمها: شدة التطرف،

وحجم المعلومات التي تكونها جماعة إثنية عن أخرى، وما يسمى بمُيَسِّر العنف الذي يتمثل في قيام جماعة إثنية بعمل يحمل رسالة لجماعة إثنية أخرى فترد عليها وتبدأ الحلقة الخبيثة في التكون، هذا فضلاً عن ودرجة الخوف من عدم الانصياع للعنف الذي تزاوله الجماعة، وذلك بافتراض تحييد المتغير الخارجي. (Ravi Bhavnani & David Backer 1999)

الملاحظة السادسة، أن هناك اتجاهاً في بعض الأدبيات النظرية للتمييز بين عدة مراحل لتطور الصراع الإثني، مرحلة المماحكات الإثنية، ومرحلة اندلاع الصراع، ومرحلة استمراره، ثم هدوئه وتحول توازنات القوة بمقتضاه. وحسب تلك الأدبيات فإن لكل مرحلة أسلوبها المناسب للتعامل معها من الإنذار المبكر، إلى قوات دولية لحفظ السلام، إلي نشاط المجتمع المدني لخلق مساحة للحوار، إلي التفاوض لوقف إطلاق النار إلي تسوية الصراع، الأمر الذي ينقلنا مباشرة إلي النقطة التالية. (Kumar Rupsingle & Valery A. Tishkov1996)

٢-أثر الصراعات الإثنية علي الأمن الإنساني:

يشتمل تعريف تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٤ الذي يؤرخ للبداية الحقيقية لمفهوم الأمن الإنساني، رغم بعض إرهاصات السبعينيات، يشتمل علي الربط بين انتفاء الصراع الإثني واستتباب الأمن الإنساني ،إذ يشير لهذا الأخير بأنه "كل طفل لم يمت، مرض لم ينتشر، عمالة لم تسرب، توتر طائفي لم يتفجر فيه العنف، مخالف لم يتم إسكاته" (تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٤). وواقع الأمر أن هذه الحزمة من الحقوق: الحق في الحياة، وفي الرعاية الصحية، وفي العمل، وفي التعددية الإثنية والمشاركة السياسية، هي التي وسعت مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً غير عسكرية، كما أضافت للمحتوى الاقتصادي للتنمية جوانب سياسية واجتماعية/ثقافية عدة. وتلك الحقيقة يختزلها تقرير التنمية البشرية المشار إليه عندما يقرر أن الأمن الإنساني ما هو إلا "التحرر من العوز والتحرر من الخوف".

و في هذا السياق طفقت أدبيات عديدة تنوه بالآثار السلبية لاندلاع الصراعات الإثنية علي مختلف مكونات الأمن الإنساني مع اهتمام خاص بالصراعات المتكررة والممتدة. ففي سيريلانكا خلَّف الصراع الإثني الذي دام من عام١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠١ : ٦٥,٠٠٠ قتيل، و٨٠٠,٠٠٠ نازح (ينتمون إلي ٢٠٠,٠٠٠ عائلة)، و٣٠,٠٠٠ أرملة، و٥٠,٠٠٠ متسرب

من التعليم ، و٣٢٥,٠٠٠ عاطل ، و١٠٠٠مستشفي، و١١,٠٠٠ كم من الطرق لحقهاالتدمير أو الإهمال. (Mr. S. Sivanathan 2005)

وعلى ضوء المؤشرات السابقة ثمة من يحاجج فيما قيل عن استثنائية النموذج السيريلانكي علي أساس قدرته على الحفاظ علي معدل سنوي للنمو الاقتصادي خلال فترة الصراع يدور حول ٤,٣% وبانخفاض طفيف عن نظيره البالغ ٤,٥٥% في المرحلة السابقة علي اندلاع العنف الإثني أي من ١٩٦٤ إلي ١٩٨٢. فحسبه، فإن البيانات الحكومية لم تلتفت إلى الدمار في مناطق الصراع شمالاً وشرقاً، كما أن تسارع الأخذ بالليبرالية الاقتصادية منذ عام١٩٧٧ كان يفترض معه رفع معدل النمو الاقتصادي السنوي لا خفضه، هذا إلي ارتفاع معدل الإنفاق العسكري من ١١,٢% في عام١٩٩١ إلي ١٤,٢% في عام٢٠٠١ مقارنة بانخفاض معدل الإنفاق الاجتماعي من ٣,٥% إلي ٢,٦% وذلك علي أغراض شتى تشمل بين ما تشمل إعادة تعمير البنية التحتية في مناطق الصراع (Sivananthan 2005)

وفي كينيا أسفر اندلاع الصراع القبلي بين١٩٩١ و١٩٩٥ عن١,٨٠٠ قتيل، و٣٠,٠٠٠ مصاب، و٣٥٠,٠٠٠ نازح تكدس أكثرهم في معسكرات مكتظة يختلط فيها البشر بالماشية. كما تدهور الإنتاج الزراعي لانعدام الأمن فانخفض محصول القمح علي سبيل المثال من١٩٥,٠٠٠ طن في عام١٩٩١ إلى١٢٥,٠٠٠ طن فقط في عام١٩٩٢. هذا عدا عن تدمير الغابات الكثيفة في مولو ونانديي، وانتشار الأوبئة وأخطرها مرض نقص المناعة الطبيعية "الإيدز". (Barase Kundu Nyukuri 1997) وفي الوقت الذي يعد فيه هذا الفصل من التقرير اندلعت اشتباكات دامية علي أسس قبلية بين أنصار مرشح قبيلة الكيكويو الرئيس كيباكى الذى تجدد انتخابه ومنافسه أودنجا مرشح قبيلة اللو . ومعلوم أن الكيكويو تحظى بالأكثرية العددية والهيمنة الاقتصادية، وقد أسفرت نتائج أسبوع واحد من الاشتباكات التي اندلعت في٢٧ديسمبر/كانون الأول٢٠٠٧ عن نحو ٣٠٠ قتيل بينهم ٥٠شخص أحرقوا أحياءً في إحدى الكنائس التي اعتصموا بها وآلاف النازحين وخسائر مادية لم تقوم بعد.

كذلك تمخضت دورات العنف الإثني في كل من رواندا وبوروندي عن آلاف القتلى والنازحين على جانبي الجماعتين الرئيسيتين الهوتو والتوتسي. ففي رواندا سقط خلال عام١٩٦٣/١٩٦٤ ما بين ١٠,٠٠٠ و١٣,٠٠٠ قتيل من التوتسي علي أثر تمرد قاموا به، ونزح منهم نحو١٥٠,٠٠٠. وفي بوروندي جرت في عام١٩٧٢ إبادة ما بين٨٠,٠٠٠

و٢٠٠,٠٠٠ من الهوتو جراء انقلاب فاشل ،وتراوح عدد النازحين منهم بين١٥٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ . وفي عام١٩٨٨ أدى احتجاج الهوتو في بوروندي على نتائج الانتخابات إلى مقتل٢٠,٠٠٠ منهم ونزوح٥٠,٠٠٠. وأخيراً سقط في رواندا عام١٩٩٤ ما بين٥٠٠,٠٠٠ و٨٠٠,٠٠٠ من التوتسي في واحدة من أكبر عمليات الإبادة الجماعية كما نزح١٠٥,٠٠٠ منهم بعد مقتل الرئيس جوفينال هابياريمانا.
(Ravi Bhavrani & David Backer 1999)

أما في كوسوفو فقد بلغ عدد من نزحوا نزوحا داخليا بفعل الأحداث الدامية التي وقعت في مطلع التسعينيات علي أثر إلغاء الوضع المستقل للإقليم وانتقال صنع القرار تدريجيا إلى بلجراد، فضلا عن إلغاء التعليم بالألبانية، بلغ٥٠٠,٠٠٠، فيما بلغ عدد النازحين إلي الخارج٨٠٠,٠٠٠ أو ٣٧% من إجمالي السكان. كذلك انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من٨٠٠ دولار إلي٤٠٠ دولار فقط أي بنسبة ٥٠%. هذا عدا عن تسرب تلاميذ المدارس واللجوء عوضاً عن ذلك إلي استحداث نظام تعليمي موازٍ باللغة الألبانية (Soumaya Alva et al2002). وعلى الرغم من بدء تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي بعد انتهاء الحرب إلا أن ضعف الشعور بأثر هذا التحسن استمر بفعل ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع ١٤٦% و٨٠% علي التوالي
(Sumon Kumar Bhaumic 2006)

واهتمت الأدبيات ذات الصلة بتركيز الضوء أكثر على الفئات الأشد تضرراً من الصراعات الإثنية وفي طليعتها الأطفال والنساء. فتحدث البعض منها عن ظاهرة الجنود الأطفال وهم صغار دون الثامنة عشر من العمر لكنهم أعضاء في القوات المسلحة أو في الجماعات المسلحة وقد قُدِّرَ عددهم في عام٢٠٠١ بنحو٥٠٠,٠٠٠ طفل يتوزعون علي ٨٥دولة من دول العالم، ومنهم من شارك في أكثر من ٣٧نزاع داخلي ما بين إثني وغير إثني. (Lisa Alfredson). كما أشارت بعض الدراسات إلي أن النساء والأطفال يشكلون ٨٠% من اللاجئين حول العالم (Anita Singh).

٣- <u>آليات إدارة التنوع الثقافي :عودٌ علي بدء؟</u>

يتجدد النقاش في الألفية الثالثة حول مخاطر حفز التنوع الثقافي ودعمه، فترتفع أصوات من داخل الولايات المتحدة معقل التنوع وواجهته الأبرز، لتشير إلي أن "أثر التعدد (الثقافي) أسوأ مما كان متخيلا" أو أنه "خطر"(Peter Wilson 2006) . كما تصدرت أصوات مماثلة من داخل بريطانيا، النموذج الناجح لإدارة التنوع في أدبيات الإثنية، لتنتقد تشجيع التعددية الثقافية باعتبارها تضعف الانتماء الوطني وتكرس عزلة الجماعات عن بعضها البعض (Alice Milles and Helen Rumbelow 2007) و"تدمر الجماعة السياسية" (Hanna Sankowska 2007). ويلخص أحد المصادر الانتقادات المختلفة التى توجه لسياسات التنوع الثقافي ويجملها في عشر نقاط، بينها مصادرة حق الفرد في اختيار الجماعة الإثنية التي تلائمه، وطغيان الاهتمام بالثقافات الوطنية على الاهتمام بالثقافات الفرعية للمثليين ونحوهم، والانحياز للأقليات علي حساب الأغلبية ولقيمة التنوع علي حساب القيم العالمية بل وأيضا علي حساب الأمن والاستقرار الدوليين، في إشارة لارتباط العنف بالمهاجرين (جميل مطر ٢٠٠٧).

يلفت النظر في الجدل السابق أمران أساسيان، **الأمر الأول** أنه يبدو وكأنه يعود بإشكالية التعامل مع التنوع الثقافي إلي المربع رقم١، فبعد أن انتقلت الخبرات العالمية مع هذا التنوع من إبادة السكان الأصليين علي أيدي المستوطنين إلى محاولة صهر الإثنيات المختلفة في بوتقة واحدة ثم إلي تفهم دواعي قبول التنوع، ها هو النقاش ينصب علي مثالب تشجيع الاختلاف ويدعو إلى وحدة الثقافة . **الأمر الثاني** أن النظر إلى قضية التنوع الثقافي لا يخلو من ازدواجية في المعايير، وهي ازدواجية تعطي الحق في الاختلاف لجماعة دون أخرى على المستوي الداخلي كما تمنح رخصتي الوحدة الثقافية والتكامل الإقليمي لدولة أو لمجموعة من الدول فيما تأباهما على من سواها. وكمثال فإن الحاخام الأكبر لبريطانيا الذي شن هجوما حاداً على سياسات حفز التنوع الثقافي في كتابه "التعددية الثقافية تهديد للديمقراطية الليبرالية" الصادر عام٢٠٠٧ لم يتورع عن دعم إنشاء مزيد من المدارس اليهودية في بريطانيا، و عندما سئل كيف ينكر علي باقي مكونات المجتمع البريطاني ما يحرص عليه بالنسبة أجاب أن اليهود يحرصون علي السلام والرفاهية في المدن التي "يُنْفَونَ إليها" ،ففي هذا سلام لهم ورفاهية (Alices Miles and Helen Rumbelow 2007).

لكن بخلاف هذه الدعوات المتجددة لمراجعة سياسات حفز التنوع والانتقال بها إلى الصهر أو الدمج، تطرح أدبيات الإثنية مجموعة من الأدوات الرئيسية للتعامل مع التنوع الثقافي تبدأ بالديمقراطية بشكليها التكاملي والتوافقي وتنتهي بالتقسيم والفصل مروراً بالحكم الذاتي والفيدرالية*.

الديمقراطية: أكثر من بديل

تتأسس ديمقراطية ويستمينستر التقليدية علي قاعدة حكم الأغلبية، وهي القاعدة التي لم تسمح بتمثيل الجماعات الإثنية المختلفة في الدول متنوعة الإثنيات، والتي عُزِي إليها انهيار نظم الحكم في العديد من الدول الإفريقية والآسيوية بعد استقلالها. وكبديل لذلك طرحت صيغة التوافقية كصيغة لديمقراطية تلائم الدول المنقسمة إثنياً وتعالج ما يعرف بظاهرة ديكتاتورية الأغلبية. وتشتمل الديمقراطية التوافقية علي مجموعة من المبادئ تتلخص في: أ- التخصيص النسبي للموارد السياسية و الاقتصادية، ب- اعتماد نظام للانتخاب يقوم علي القائمة النسبية، ج- تشكيل حكومات ائتلافية، د- تمتع الجماعات الإثنية بحق الفيتو المتبادل غي المسائل الحيوية بالنسبة لها، هـ- ممارسة تلك الجماعات حرية واسعة في مجالات معينة علي رأسها مجال التعليم. وقد مثلت الكتابات المتتالية لآرندت ليبهارت علي مدار الفترة من نهاية الستينيات وحتى نهاية التسعينيات المصدر الأساسي لإلهام كل الاجتهادات النظرية التي تبنت مبدأ التوافق. ووجد هذا المبدأ تطبيقه في عديد من الدول مثل جنوب إفريقيا وماليزيا والاتحاد اليوغسلافي (Arend Lijphart1969).

أما الديمقراطية التكاملية فإنها تتخذ موقفا وسطاً بين الديمقراطية التقليدية وديمقراطية التوافق، فهي مثل التوافقيين ترفض أن تحصل الأغلبية علي كل شيء عموما وفي المجتمعات المتعددة إثنياً علي وجه الخصوص. لكنها مثل التقليديين تنعي علي الديمقراطية التوافقية أنها تكرس الحدود بين الجماعات الإثنية، وأنها تتميز بالنخبوية لأن النخب هي التي تتفاوض وتعقد الصفقات وتخرج بالصيغ التوافقية، كذلك فإنها قد تؤدي إلي التمييز ضد

* يستبعد هذا الفصل الحلول غير السلمية لمشكلات التعدد الاثنى كالتنكيل بمستوياته المختلفة بدءاً من التهجير القسرى وانتهاءً بالتطهير العرِقى .

الجماعات الإثنية الفرعية أو الجماعات الصغيرة غير المعترف بها وبالتالي غير المشاركة في العملية السياسية، وهي قد تصيب صنع القرار بالشلل التام في حال تعذر التوافق بين النخب، هذا إلى أنها في التحليل الأخير تنمي الانتماء للجماعة الإثنية علي حساب الانتماء للدولة مما يهدد بتفكيكها. فعلى حد قول أحد المصادر "يصعب على النظم السياسية التي تؤسس على الفصل أن تفعل شيئاً من أجل التكامل"
(Clive Baldwin et al 2007, Timothy D. Sisk 1996, Matthijs Bogaards2006, Judith Vorath 2007).

ومن أجل تجنب الانتقادات الموجهة لكلا النوعين من الديمقراطية تقترح الديمقراطية التكاملية نظاما يتأسس علي مبادئ هي:

أ- اعتماد مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون بدون تمييز بين جماعة إثنية وأخرى لا بسبب الدين ولا اللغة ولا العرق ولا الطائفة.

ب- الالتزام بمجموعة الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وأبرزها "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" في عام١٩٦٦، و"إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلي أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية أو لغوية" في عام١٩٩٢، وهي الحقوق التي تسمح للجماعات المختلفة بالحفاظ علي مكوناتها الثقافية و بالمشاركة في الحياة العامة وأهم من ذلك بحماية وجودها نفسه.

ج- التأكيد على تداول السلطة بين الأكثرية الانتخابية والمعارضة.

د- الحياد الإثني في صنع السياسات العامة للدولة.

هـ- إيجاد مؤسسات عابرة للإثنيات أو مختلطة كمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية.

و- تصميم نظام انتخابي يسمح بالتصويت السياسي لا بالتصويت الإثني، ومثله نظام التمثيل النسبي أو فى القليل نظام يمزج بين التصويت الفردى و التصويت وفق القائمة النسبية .

ز- تأسيس هيئات استشارية تشير علي الحكومة أو البرلمان في شئون الإثنيات، وتلك آلية أثبتت نجاحها في كرواتيا وسنغافورة والمجر ولكنها كانت محدودة الفعالية في كوسوفو.

(Yan Eliassan 2006, Timothy D.Sisk 1996, Ted R. Gurr et al 2005, Clive Baldwin et al 2007) ، (عبد الحسين شعبان ٢٠٠٧)

الحكم الذاتي:

هو آلية تسمح للجماعات الإثنية بدرجة من اللامركزية في إدارة شئونها السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك بما يستجيب لحاجتها إلي التعبير عن خصوصيتها الذاتية ويحافظ علي وحدة الدولة في الوقت نفسه. يتم اللجوء إلى الحكم الذاتي عادة في حالة تمتع إحدى الإثنيات بتركز جغرافي في إقليم معين وإن كان يمكن منح الحكم الذاتي لبعض الأقاليم المختلطة إثنيا. وقد طبق الحكم الذاتي علي نطاق واسع داخل الاتحاد السوفييتي من خلال التمييز بين المراكز القانونية للجمهوريات الفيدرالية والجمهوريات ذات الحكم الذاتي والأقاليم ذات الحكم الذاتي، واحتفظت روسيا الاتحادية من بعد ببعض الأقاليم ذات الحكم الذاتي. كما طبق الحكم الذاتي في تنزانيا والمملكة المتحدة. ينتقد هذا النظام علي أساس أنه حيثما نفذ علي قاعدة إثنية فإنه يأتي علي حساب حقوق الإثنيات الفرعية ،لأنه لا يتوجه الا للاثنيات الكبيرة (Clive Baldwin. Et al ٢٠٠٧).

الفيدرالية:

تعد الفيدرالية تطويرا لنظام الحكم الذاتي من خلال زيادة مساحة الحرية للوحدات الإقليمية في تصريف شئونها. ويتم توزيع الصلاحيات بين المركز وبين الولايات أو الأقاليم الفيدرالية بإحدى طريقتين، تحديد صلاحيات الولايات علي سبيل الحصر وما عدا ذلك يترك للمركز أو العكس، علما" بأن العد الحصري لصلاحيات أي من الطرفين يتضمن تقييدها لصالح الطرف الأخر. وهناك العديد من نماذج الفيدرالية منها النموذج السوفييتي واليوغسلافي والهندي والسويسري والأمريكي والكندي...الخ. وينتقد هذا النظام علي أساس أنه قد يقوي النوازع الانفصالية للجماعات الإثنية، كما أنه قد يؤدي إلي سوء توزيع الثروة لا سيما إن هو اقترن بتوطين الموارد الطبيعية في مواطنها(Clive Baldwin et al 2007)

الفصل أو التقسيم:

يعد هذا الحل هو الملاذ الأخير في حال استحال التعايش بين الجماعات الإثنية المختلفة وفق أي من الأطر السابقة، وبمقتضاه تتم إعادة ترسيم الحدود السياسية Resizing أوترسيمها كما يذكرالبعض علي النحو الصحيح Rightsizing وهو ما حدث مع ثالوث الهند –باكستان–بنجلاديش. لكن هذا الحل ينتقد علي أساس أنه يخلق مزيداً من الجماعات الإثنية داخل الكيانات السياسية الجديدة الأمر الذي ينذر باستمرار عملية التشطير إلى مالا نهاية (Juddith Voroth et al 2007). على صعيد آخر، فإن إدارة التنوع عبر التقسيم تقوض منطق التنوع من أساسه لأنها تفترض ألا تعايش إلا بين أصحاب الدين الواحد أو اللغة الواحدة أو المذهب الواحد، وهو ما يمثل سندا "للتفسير الحضاري للصراعات الدولية". هذا إلي أن قضية الفصل تثير إشكالية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير.

ينطلق إعمال مبدأ حق تقرير المصير، في مرحلة ما بعد الاستعمار من التمييز بين شعوب لديها الحق في الانفصال وأقليات لها الحق في الحماية لكن في ظل الدولة التي تعيش فيها. ويستند عادة مثل هذا التمييز إلي معايير تتعلق بتاريخ الجماعة وطموح أعضائها ودرجة تركزهم الجغرافي ومدى تمتعهم بمقومات قيام الدولة: الموارد الطبيعية والهياكل المؤسسية والقيادة السياسية. وقد طبق هذا المبدأ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في حالات عدة أبرزها كوسوفو وكيبك وإن يكن بنتيجتين مختلفتين، إحداهما التمهيد للانفصال والأخرى الاستمرار في اطار الدولة. ويحذر البعض من صعوبة التمييز بين الشعب والأقلية، ويتساءل عمن له الحق في هذا التمييز وهل هي الدولة أم الجماعة الإثنية أم هو المجتمع الدولي من خلال مفوضية عليا لحق تقرير المصير تبحث كل حالة علي حدة
(Kumar Rupesinghe 1996)

ومن واقع استعراض الأدوات السابقة المقترحة لإدارة التنوع الثقافي أو الإثني يمكن تسجيل عدة ملاحظات رئيسية، **الملاحظة الأولى** أن تلك الأدوات لا ينبغى أن تطرح في صيغة إما وإما ذلك أن إحداها لا تنفي الأخري بالضرورة، فالأرجح أن يتم الجمع بين أكثر من أداة في النموذج الواحد، فقد رأينا اختلاط الحكم الذاتي بالفيدرالية في النموذج السوفيتي والفيدرالية بالديمقراطية التوافقية في النموذج اليوغسلافي.

والملاحظة الثانية أن البيئتين الداخلية والخارجية تحددان فرص نجاح كل أداة من أدوات إدارة التنوع، بمعنى آخر لا توجد صيغة واحدة صالحة للتطبيق في كل الحالات وعلي كل الدولة. ويمكن اختبار ذلك بمقارنة التطبيقات المختلفة للحلين الفيدرالي و التوافقي.

نجحت الفيدرالية الكندية في منع تقسيم الدولة من خلال مجموعة التفاعلات الداخلية التي أسفرت عن تمكن حزب كيبك Le Parti Quebecois من إدخال تعديل علي المعادلة السياسية في الإقليم لصالح أغلبيته الناطقة بالفرنسية خصوصا من خلال ما عرف بالقانون رقم١٠١ الذي جعل اللغة الفرنسية لغة المؤسسات الرسمية ودوائر الأعمال. كذلك لم تمارس بريطانيا الدولة الاستعمارية السابقة دورا "تخريبيا" لمحاولات الكنديين "توطين" دستورهم بمعنى حدهم من الأثر الاستعماري على صياغته ما أمكن. وأفضت الفيدرالية اليوغسلافية إلي تفكيك الدولة نتيجة ضآلة المردود الاقتصادي والثقافي لمكونات الاتحاد اليوغسلافي، وكذلك الدورين الأوروبي–الأمريكي و الروسي في دعم سياسات صربيا شديدة التطرف في قوميتها الأمر الذي أشعل المواجهة مع كرواتيا وسلوفينيا ثم مع باقي الجمهوريات (Ethnic Conflicts) in Canada2000

وعلى حين استمرت الديمقراطية التوافقية في جنوب أفريقيا نتيجة التطوير المستمر لصيغة المحاصصة الإثنية فلم تحبس فى إطار جامد، تتعرض الديمقراطية نفسها إلى اختبار ينذر بتقويضها في البوسنة وإفشال صيغة دايتون لتقاسم السلطة بين المسلمين والصرب و الكروات. فبعد اثنى عشر عاما من إبرام الاتفاق تبين أن أيا من الصرب والكروات لم يتخلوا عن رغبتهم في الالتحاق بجمهوريتي صربيا وكرواتيا، وفي عام٢٠٠٧ تحديداً أصيبت مؤسسات الدولة بالشلل باستقالة رئيس الحكومة الصربي وانسحاب النواب الصرب من البرلمان وتكرار استخدام العضو الصربي في هيئة الرئاسة الثلاثية حق النقض لقراراتها.

الملاحظة الثالثة أن قضية الجدوى من تشكيل الأحزاب السياسية علي أسس إثنية تكررت في عدد من الأدبيات ذات الصلة، وهي نقطة فرعية لكنها تشتبك كثيراً مع الحوار الدائر في بلداننا العربية حول السماح بتشكيل أحزاب على أسس دينية أو طائفية أو لغوية...إلخ،أو عدم السماح به. وبشكل عام برز اتجاه داخل الأدبيات موضع الدراسة مفاده أن الأحزاب الإثنية وإن جعلت للجماعات صوتا أعلى في العملية السياسية، إلا أنها تنذر "بأثننة" السياسة إذا جاز التعبير(Clive Baldwin et al 2007). كما جري التحذير من أنه

في حالة احتدام الصراع الإثني في إحدى الدول فإن تشكيل أحزاب إثنية يصبح بمثابة توسل الجماعات المتصارعة بوسائل إضافية لإدارة الصراع(Yan Eliassan 2006) .

الملاحظة الرابعة أنه في مجال الحديث عن حوار المجتمع الدولي في تسوية الصراع طرحت عدة تصورات لشكل التدخل الإنساني، ومنها إنشاء مناطق آمنة خارج نطاق الصراع أو مناطق محمية داخله، ومنها إرسال قوات لحفظ السلام، ومنها القيام بانقلاب عسكري لقلب نظام الحكم وتغيير التوازنات الإثنية (Christian Geiser1998) ،كما أن ثمة دعوة لتعميم تجربة المقرر الأعلى للأقليات القومية في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لدوره في تدارك الصراع الإثني في بداياته الأولى (John packer & Eric Friberg2004)

ثانيا-التفاعلات الإثنية فى الدول العربية:

يكتنف تعامل الأدبيات النظرية مع قضية التنوع الإثني في الوطن العربي قدر يعتد به من المغالطات. ولعل **أول تلك المغالطات** يرتبط بالرؤية الاستراتيجية التي يعبر عنها بوضوح برنارد لويس والتي تعتبر أن الشرق الأوسط ، وفي القلب منه الوطن العربي، لوحة فسيفسائية فيما يعطي الانطباع أن وحداته هي الأكثر تنوعاً والأقل انسجاماً وبالتالي الأقرب إلى التصادم والصراع. وواقع الحال أن للمنطقة مصادر تنوعها كما لغيرها مصادر تنوعه، فليست شبه جزيرة البلقان أو شبه القارة الهندية بأقل تنوعاً من الوطن العربي< ومن الناحية التاريخية استخدم مصطلح "البلقنة" كمرادف للتجزيئة والتشظي قبل أن تدخل في القاموس السياسي مصطلحات اللبننة والعرقنة والصوملة. ويفسر هذا الحِمل التاريخي لمصطلح "البلقنة" توارى استخدامه في وصف صراعات الجمهوريات اليوغوسلافية المستقلة بعد الحرب الباردة .

مغالطة أخرى ترتبط بالنظر إلى الصراع العربي–الإسرائيلي في كافة الأدبيات التي جرى تحليلها، الى الحرب اليمنية في تلك الأدبيات (Juddith Voroth et al2007) باعتبارهما نموذجين من نماذج الصراع الإثني مثله فى ذلك مثل التفاعل الصراعي بين شمال السودان من جهة وجنوبه وغربه وشرقه من جهة أخرى، فيما الصراعان المذكوران (الاسرائيلى واليمنى)هما صراعان سياسيان بامتياز، فالأول قضية احتلال، والثاني صراع حول مغانم الوحدة ومغارمها.

والملفت أنه رغم اعتبار كلٍ من الحرب اليمنية والصراع العربي–الإسرائيلي نموذجين لصراعين إثنيين فإن حل التقسيم يطرح في الحالة اليمنية بسبب ما يوصف بأنه استحالة للتعايش بين أهل الشمال وأهل الجنوب (Juddith Voroth et al2007)، أما في حالة الفلسطينيين فإنه لا يُطرَح أو هو يطرح بشكل أبعد ما يكون عن الواقع. وفي هذا وردت الإشارة إلى أن الفلسطينيين قد أحبطت آمالهم في الحصول على وطنٍ بسبب عدم قدرة زعمائهم على السيطرة على التأييد الشعبي للعراق أثناء حرب الخليج عام١٩٩١ (باربارا هارف١٩٩٤) وذلك في خلط جليّ بين مفهوم الشعب الفلسطينى ومفهوم العمالة الفلسطينية المهاجرة من جهة، وفى تجاهل ديناميات الصراع على امتداد اثنين وأربعين عاماً تفصل بين١٩٤٨ و١٩٩١ من جهة أخرى، وفى إغفال أن عملية أوسلو انطلقت بعد حرب الخليج الثانية وليس قبلها من جهة ثالثة.

مغالطة ثالثة، قوامها أن الصراعات الداخلية (الإثنية) أعلى من حيث خسائرها البشرية من الصراع العربي–الإسرائيلي، ويُسْتَشْهَد في هذا المقام بأن عدد ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية يماثل عدد ضحايا كل جولات الصراع مع إسرائيل، وهو حوالي ٢٠٠,٠٠٠ في الحالتين (Sadd El-Din Ibrahim1995).

ويمكن الرد على ذلك، بافتراض دقة الأرقام عن عدد ضحايا النزاعات والحروب، أولاً بأن المقارنة بين صراعات الداخل والصراع مع إسرائيل مقارنة مجحفة ففي الصراع مع إسرائيل يلعب الخلل الفادح في توازن القوى بين الجانبين والدعم العسكري واللوجيستي الأمريكي المطلق لإسرائيل دور الكابح لتطور هذا الصراع، فقد غير الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل في عام١٩٧٣ مسار الحرب وعجل بقبول قرار وقف إطلاق النار.

ثانياً إن المقارنة بين صراعات الداخل والصراعات الإقليمية يجب أن تُدخل في عداد هذه الأخيرة الخسائر البشرية الفلسطينية خصوصاً منذ الانتفاضتين الأولى والثانية،والحرب العراقية –الايرانية ، وكذلك جنوب لبنان وصولاً إلى حرب يوليو/تموز٢٠٠٦، والصراع مع إثيوبيا بما في ذلك غزوها الصومال في عام٢٠٠٦، ونشاط المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي والنفوذ البريطاني، وهي إضافات قد تغير النتيجة التي تم التوصل إليها. على صعيد آخر، فإنه اعتماداً على أعمال تيد جير أحد أبرز منظري الإثنيات وصراعاتها يخلص جوناثان فوكس في دراسته للصراعات الإثنية في الشرق الأوسط إلى أنها صراعات دينية

بالأساس وأن تلك الصراعات لا تتميز بعنف يزيد على نظيرتها في الدول الأخرى، فهي تقترب من المتوسط العالمي للعنف بمؤشراته الأخرى: التمرد، والإرهاب، وحرب العصابات (Jonathan Fox2001). ويفسر هذه النتيجة بأوتوقراطية نظم الحكم وشدة بطشها فشيعة السعودية وقبط مصر ومسيحيو إيران وبهائيوها ربما عانوا من التمييز لكنهم لم ينخرطوا في أعمال عنف منذ عام١٩٩٨ (حتى٢٠٠١). ومع التحفظ على تفسير النتيجة لعدم إدخال متغيرات شدة التمييز، والتاريخ الوطني للجماعة، وحجمها، والدور الخارجي في التحليل، إلا أن دلالة هذه النتيجة هي أنه لا خصوصية للعنف الإثني في الشرق الأوسط.

مغالطة رابعة، أن النظم القومية والاشتراكية مسئولة عن ظاهرة الصراعات الإثنية في الدول العربية (عبد المنعم سعيد٢٠٠٧). وبغض النظر عن هذا التعامل المسطح مع قضية مركبة كقضية الصراعات الإثنية، والأهم وضع كل التطبيقات القومية وكذلك الاشتراكية في سلة واحدة وافتراض أنها لم تشهد أي تطور في تطبيقها (أحمد يوسف٢٠٠٧)، فإنه يمكن محاجاة هذا المنطق بأن التجربة الوحيدة للحكم الذاتي الكردي قد تمت في ظل نظام قومي اشتراكي أي في عراق السبعينيات في وقت كانت تحظر فيه كل صور العمل السياسي للأكراد في دولتين قوميتين غير عربيتين هما تركيا وإيران، كما أن انفلات العنف الإثني من عقاله في عراق ما بعد الاحتلال قد تم في سياق لا هو قومي ولا هو اشتراكي بل فى سياق طائفى أو على الأكثر قطرى "ليبرالى " .

مغالطة خامسة وأخيرة، هي التعامل مع دور المتغير الخارجي في توظيف التنوع الإثني في الوطن العربي كأنه مناظر لسواه خارج نطاقه. بمعنى أن أدبيات كثيرة قد وعت الدور الخارجي وأثره على تسييس الاختلافات الإثنية في الدول العربية، ونماذجه أكثر من أن تحصى: دعم البريطانيين تأسيس دولة للآشوريين شمال العراق بعد الحرب العالمية الأولى وأخرى للدروز شمال لبنان، تكريسهم انفصال الجنوب السوداني عن الشمال لغة ودياناً وتواصلاً جغرافياً. تقرب فرنسا من أمازيغ المغرب وقبط مصر، دورها المتصل في رعاية موارنة لبنان من مذابح دير القمر بينهم وبين الدروز في عام١٨٦٠ وحتى أزمة انتخابات الرئاسة في٢٠٠٧. الدور الفرنسي–البريطاني المشترك في هندسة الحدود العربية وفق اتفاقية سايكس–بيكو. روسيا والروم الأرثوذوكس في لبنان. تدخل الولايات المتحدة في جنوب السودان منذ تطبيق الشريعة في١٩٨٣ وحتى اتفاق السلام الشامل في٢٠٠٥ ثم في دارفور

من٢٠٠٣ وتزعمها حملة معاقبة نظام البشير. دعمها المعارضة الكردية/الشيعية في العراق بمقتضى قانون تحرير العراق، ثم ارتكازها عليها في مرحلة ما بعد صدام وصولاً لإصدار الكونجرس قراره بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات للسنة والشيعة توظيفها السياسي لقضية أقباط مصر لابتزازها في قضايا الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

دراسات كثيرة إذن كانت واعية بأثر المتغير الخارجي على التسييس الإثني في الوطن العربي (Daniel G. Bates, Amal Rassam2002)، وبعضها تحدث صراحة عن ضرورة حفز هذا الدور في إطار سياسة الفوضى البناءة أو إعادة النظر في حدود سايكس–بيكو انطلاقاً من ساحات بذاتها: لبنان وسوريا (Robert Sutloff 2005).

لكن المقصود أن تلك الدراسات في حدود ما تمت مراجعته لم تنظر إلى العامل الخارجي باعتباره عاملاً تكوينيا ورئيسياً يختلف أثره في هذه المنطقة عن مثيله في أي منطقة أخرى من العالم، لأن فيها النفط وفيها إسرائيل، وكلاهما مطلوب تأمينه. كما أن تلك الدراسات لم تحلل علاقة الانفصال والاتصال بين أدوار القوى الدولية وأدوار القوى الإقليمية عربية وغير عربية في التعامل مع إثنيات المنطقة: حفز الولايات المتحدة سوريا على التدخل في لبنان عام١٩٧٦ للجم التيار العروبي المرتكز على السنة ثم الانقلاب عليها في٢٠٠٥ بالقرار١٥٥٩ بعد نفاد الحاجة إليها، التنسيق الأمريكي–الإيراني لدعم خطوات العملية السياسية في العراق ثم الصدام بين القوتين نفسيهما على الساحة العراقية، التنسيق العراقي–التركي في مواجهة الأكراد في ظل البعث والتوتر بين الطرفين بعد الاحتلال الأمريكي...إلخ، الدور الإسرائيلي المتقاطع مع كل جهود التجزئة والتشطير.

الإيضاحات السابقة كانت ضرورية لمعرفة موقع قضية التنوع الإثني في الدول العربية من أدبيات الإثنية بشكل عام والغربية منها بشكل خاص، وذلك قبل الانتقال إلى تحليل أنماط التفاعلات الإثنية في تلك الدول من حيث تصنيفها، وأسبابها، وأساليب احتواء السلبي منها، مع مدخل تاريخي عن الخبرة العثمانية في التعامل مع الجماعات الإثنية.

١-الخبرة التاريخية للإمبراطورية العثمانية: دروس مستفادة

مَثَّلَ النظام المعروف بنظام الملل الإطار المؤسسي الذي استحدثه السلطان محمد الفاتح في القرن السادس عشر من أجل تنظيم شئون الجماعات الدينية داخل الإمبراطورية العثمانية. وبمقتضاه تم الاعتراف بملل ثلاث انتظم فيها المسيحيون الأرثوذوكس والأرمن واليهود، وتمتعوا بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارة شئونهم الدينية والتعليمية وخضعوا للمحاسبة في أدائهم هذا الدور. ومع أن جباية الضرائب والإشراف على الأمن كانا الأمرين المركزيين الأبرز اللذين احتفظ العثمانيون بهما، إلا أنه كان من حق رؤساء الملل جباية ضرائب من جماعاتهم للإنفاق منها على تصريف شئونهم الإدارية والتنظيمية. وقد كان لأبناء تلك الملل حضور بارز في مجالات الصيرفة والاقتصاد في الإمبراطورية العثمانية إلا أنهم ظلوا –خاصة في بداية تطبيق نظام الملل– بعيدين عن المشاركة في الهياكل الإدارية والسياسية للدولة، كما فرضت عليهم الجزية مقابل عدم مشاركتهم في الجيش فلم يشرع دخولهم فيه إلا عام١٨٥٠ علماً بأن فرض التجنيد الإجباري لم يتم إلا اعتباراً من عام١٩٠٨.

وفي تلك الحدود يمكن القول إنه على مدار أربعة قرون دامها تطبيق هذا النظام فإنه تعرض للتطوير بفعل عاملين. العامل الأول وصول بعض الشخصيات الإصلاحية إلى سدة الحكم وسعيها إلى تحديث نظم الإدارة في الإمبراطورية العثمانية تأسياً بالنظم المعمول بها في الغرب. ومن تلك الشخصيات السلطان عبد المجيد الذي أصدر في بداية عهده عام١٨٣٩ "فرمان الكلخانة" فتضمن بين ما تضمن أن "يتساوى جميع مواطني الدولة... بلا تمييز بين مسلم وغير مسلم" في تنفيذ حزمة من المبادئ التي تدور حول إصلاح نظم الخراج والإدارة والأمن والقضاء على الرشوة التي فيها تخريب الممالك.

والعامل الثاني هو التدخل الخارجي الذي تجلى أوضح ما يكون في الفترة التاريخية نفسها التي حكم فيها السلطان عبد المجيد أي من ١٨٣٩ حتى١٨٦١، وكانت علامته الأبرز الضغط الفرنسي لإصدار ما يعرف بالخط الهمايوني في عام١٨٥٦ وتضمين معاهدة باريس الموقعة في العام ذاته نصاً يشير إليه. تضمن الخط الهمايوني ثماني نقاط تدور حول المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فلا يكون اختلاف الدين موجباً لتمييز أو تحقير، وإدماج غير المسلمين بالتساوي مع المسلمين في الجهاز الإداري للدولة. وخضوعهم لأداء الخدمة العسكرية كالمسلمين تماماً، وإشراك رؤسائهم في مناقشات المجلس الأعلى المختص بأمورهم،

وإصلاح أصول الانتخابات في الكنائس، وتنظيم بناء تلك الكنائس مع اشتراط إخطار الباب العالي قبل استحداث الجديد منها (كمال حبيب١٩٩٥). والنقطة الأخيرة تمثل موضع تجاذب سياسي واسع النطاق في المجتمع المصري لاستمرارها في تنظيم تشييد الكنائس رغم انقضاء نحو قرن ونصف قرن من الزمان على وضع الخط الهمايوني.

أي دروس يمكن استخلاصها من تجربة الملل؟ لقد هيأ نظام الملل إطاراً فضفاضاً لغير المسلمين يعبرون فيه عن خصوصياتهم الثقافية ويمارسون شعائرهم الدينية فكان تطويراً مبكراً لدور المجتمع المدني كحلقة وصل بين الحاكم والمحكوم. كما نجح هذا النظام في حفظ استقرار الإمبراطورية على تنوع الشعوب الموزعة على الملل الثلاث، إلى أن بدأت تنمو الروح القومية خصوصاً في القرن التاسع عشر فلم يعد التنظيم الديني وحده كافياً للتعبير عن طموحات الرعايا العثمانيين. لكن النقد الأساسي الذي يوجه إلى تجربة الملل هو أنها عظمت من الانتماء الديني بحيث لم يعد الفرد ينظر إليه إلا كعضو في ملة، الأمر الذي أنشأ فجوة بين أتباع الملل المختلفة وقلص مساحات تواصلهم ووقفها على المتاجر والأسواق والمصارف والأبنية الإدارية، أما خارجها فلم يكن ثمة اختلاط،فلقد كانت لكل ملة مدارسها ومحاكمها. ومثل هذا التجافي مَثَّلَ بيئة لنمو الأفكار المسبقة المتبادلة، حتى إذا ما خالطته المشاعر القومية سَهُل نفاذ روسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا لتشجيع الحركات الانفصالية وحصدت حروب البلقان والأناضول ما تقدره بعض المصادر بـ٥ مليون قتيل كما شردت عدداً مماثلاً لهم (Avigador2000).

٢-<u>أنماط التفاعلات الإثنية:</u>

يمكن تصنيف الدول العربية من حيث تفاعلاتها الإثنية في ثلاث فئات رئيسية هي: فئة يغلب التعايش السلمي على تفاعلات جماعاتها الإثنية، وفئة يغلب فيها الصراع على تلك التفاعلات، وفئة تتقلب تفاعلاتها الإثنية بين تعايش وصراع. ومن المفهوم أن هذا التصنيف تحليلي أكثر منه واقعي إذ يصعب تسكين أي دولة من الدول العربية بشكل قاطع وصارم في أي فئة من الفئات الثلاث، لكن المقصود هو استخلاص اتجاهات عامة تساعد في تعزيز الخبرات الإيجابية وتطوير الخبرات السلبية. فالدولة التي تخلو بالمرة من الصراع الإثني دولة يوتوبية. ومن الدول العربية من يمكن بيسر تصنيفه في فئتين اثنتين، ومن ذلك موريتانيا التي

تنتمي بعلاقة الانصهار بين عربها وبربرها إلى فئة الدول التي يغلب التعايش على تفاعلاتها الإثنية، كما تنتمي بعلاقة التهميش لزنوجها بواسطة عربها وبربر مجتمعين إلى فئة الدول التي يغلب الصراع على تفاعلاتها الإثنية.

على صعيد آخر، فإن ثمة تفاعلات إثنية لا يشملها التصنيف السابق بالضرورة فلا هي صراع ولا هي تعايش ولا هي عوان بين ذلك. ومن قبيلها علاقة التجاهل التي تحكم الموقف في مصر من جماعة البهائيين بإنكار وجودها ورفض إثبات هويتها في البطاقات الثبوتية.

أخذاً في الاعتبار ما سبق يمكن الأخذ بالتقسيم التالي:

أ-التنوع في إطار التعايش السلمي:

يمكن التمثيل لهذا النمط من التفاعلات بنماذج اليمن والأردن والمغرب ومصر وسوريا وعُمان من خلال المقارنة بينها من الوجوه التالية:

- تختلف نسب الجماعات الإثنية موضع المقارنة ما بين: جماعتين متقاربتي الحجم تقريباً (حوالي٤٥% لكل من الزيود والشوافع في اليمن)، وجماعتين تتمتع إحداهما بأغلبية نسبية (العرب ٦٦% والبربر ٣٣% في المغرب)، وجماعتين إحداهما تتمتع بأغلبية مطلقة (المسلمون ٩٢% والأقباط ٨-١٠% في مصر)، و(السنة ٩٣% والإباضيون ٧% والسنة ٢%في عُمان)، وجماعات متعددة لكن لإحداها أغلبية مطلقة (العرب السنة ٨٧% والمسيحيون ١١% والشركس السنة ٣% في الأردن)، وجماعات متعددة لكن لإحداها أغلبية نسبية (العرب السنة ٦٥% والعلويون ١٢% والمسيحيون والأكراد ٨% لكلٍ منهم والدروز ٣% في سوريا). والنسب السابقة كافة تعود الى مطلع التسعينيات (سعد الدين ابراهيم ١٩٩٤)

وكما هو واضح فإن التنوع يتخذ الشكل الديني (في مصر)، والمذهبي (في اليمن وسلطنة عمان)، واللغوي (في المغرب)، والديني/اللغوي/المذهبي (الأردن وسوريا). ويمثل هذا الطيف الكبير من أشكال التنوع بمحاوره المختلفة والتعايش معه في الوقت نفسه فرصة لتحدي مقولة ارتباط التعدد الإثني حتماً بالصراع.

● ارتكزت الدول التي تتدرج في عداد هذه الفئة في تعاملها مع قضية التنوع على تطبيقات متفاوتة لمبدأ المواطنة الذي يقوم على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية. وقد نُصَّ على ذلك المبدأ دستورياً وعبرت عنه حزمة من السياسات الاجتماعية/الاقتصادية المتنوعة أهمها المساواة في فرص التعليم والعمل. أما فيما يخص التمثيل السياسي، فقد أخذت بعض هذه الدول بتخصيص نسبة لتمثيل الإثنيات الرئيسية كما هو الحال في الأردن الذي ارتفع فيه تمثيل المسيحيين والشركس من ٨ و٢ في مجلس النواب حين كان عدد أعضائه ٨٠عضواً إلى ٩ و٣ على التوالي بعد أن وصل عدد النواب إلى ١١٠عضواً. وفى المقابل لم تعتمد دول أخرى على نسب محددة للتمثيل، ففي مصر جرى العرف على تمثيل الأقباط في الحكومات المتعاقبة بوزيرين على الأرجح، وقد كانت وزارة الهجرة من أكثر الوزارات التي يُعهد بها للأقباط بعد الثورة وإن تنوع مجال توزيرهم ليشمل وزارات التموين والاقتصاد والبيئة والبحث العلمي. كما جرى العرف على أن يستخدم رئيس الجمهورية رخصته في تعيين ١٠ أعضاء بمجلس الشعب في تمثيل الأقباط داخله حيث يندر دخول الأقباط البرلمان عن طريق الانتخاب. وفي المغرب يشارك البربر في الحكومة والبرلمان لكن كما هو الحال في مصر دون نص دستوري على التخصيص، ويشكلون أحزاباً سياسية تلعب دور رمانة الميزان في النظام المغربي، ويمثلون بكثافة في الجيش المغربي فيما يعكس درجة عالية من الثقة بهم.

وقد تكون هناك تحفظات لبعض الجماعات الإثنية على مستوى تمثيلها السياسي وعلى دورها العام في المجتمع ككل كما هو الحال في مصر التى ينتقد أقباطها تهميشهم فى الوظائف الادارية العليا، لكن تلعب آليات أخرى دورها في تقليص حيز الاختلاف، من قبيل التمكين الاقتصادي للأقباط وهو آلية يتكرر اللجوء إليها في عديد من حالات التعدد الإثني. كما يلعب الانتشار الجغرافي للأقباط وتوزعهم على مختلف أنحاء الوطن وإن بكثافة تختلف من محافظة لأخرى ومن حي لآخر، يلعب هذا الانتشار الجغرافي دوره في نسج وشائج اجتماعية بينهم وبين المسلمين.

وفي حالات الاختلاف المذهبي تساهمفى إطار الدين الواحد عمليات التزاوج المختلط في التخفيف من حدة الاستقطاب داخل المجتمع، وهي ظاهرة تتكرر في الأردن بين العرب والشركس، وفي المغرب بين العرب والأمازيغ (والدة الملك الحالي محمد السادس أمازيغية الأصل)، وفي عمان بين الإباضيين والسنة، أما خارج هذا النطاق فتظل حالات الزواج المختلط محصورة في أطر فردية كما هو الحال في مصر.

- عندما تكون الثقافة متغيراً من متغيرات الاختلاف بين الجماعات الإثنية تبرز قضية الحقوق الثقافية لتلك الجماعات إلى الواجهة إلا إذا تدخلت مجموعة مركبة من العوامل للتخفيف من حدة التفاعل على المستوى الثقافي. وبالتالي فإن ما خلصت إليه بعض أدبيات الإثنية التي استعرضها القسم الأول من الدراسة من أن الاختلاف اللغوي والاختلاف الديني يسهل تجاوزهما باكتساب لغة أخرى واعتناق دين آخر، يظل رهن الاختبار بالقياس على الواقع العملي. وحتى تتضح الصورة يمكن المقارنة بين حالات بربر المغرب وأكراد سوريا وشركس الأردن.

يعد البربر هم السكان الأصليون للشمال الأفريقي، وعندما فتح عقبة بن نافع بلادهم في القرن السابع الميلادي دعمه كثيرٌ منهم وشاركوا جيشه فتوحاته، وكان من أثر ذلك أن أسلم جلهم ولم يتعرب سوى بعضهم. ولذلك ظلت إشكالية بربر المغرب ثقافية بامتياز. ينتقد بربر المغرب خلو دستورهم عام١٩٦٢، وتعديلاته المتكررة وصولاً إلى دستور عام١٩٩٦ الحالي، من أي إشارة إلى الأمازيغية كمكون ثانٍ من مكونات الهوية المغربية، في الوقت الذي يشير فيه دستور١٩٩٦ إلى إسلام المغرب وعروبته وأفريقيته بل وعالميته أيضاً. وقد شكلت تلك الخلفية البيئة لنمو حركات ثقافية أمازيغية منذ سبعينيات القرن الماضي، وعلى مدار تطورها التاريخي بلورت على مطالبها في وثيقتين رئيسيتين هما ميثاق أغادير في١٩٩١/٨/٥ وبيان مارس/آذار في عام٢٠٠٠ .شملت الوثيقتان من بين ما شملتا: تضمين الدستور نصاً يعترف بالأمازيغية لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية، وإنشاء معهد للدراسات والأبحاث الأمازيغية، وإدماج تعليم اللغة والثقافة الأمازيغيتين في البرامج التعليمية الرسمية، وتوحيد خط الكتابة باللغة الأمازيغية، وإعطاء الثقافة الأمازيغية حقها في الإعلام المسموع والمرئي. وفي ٢٠٠٥/٧/٣١ خرج إلى الوجود الحزب الديمقراطي الأمازيغي لينتقل بأداة المطالبة بإنصاف

الثقافة الأمازيغية من المستوى الثقافي إلى المستوى السياسي (يحيى عمارة٢٠٠٧، كاظم حبيب٢٠٠٣، Peter Prengaman2002).

وقد استطاعت القيادة المغربية أن تتعامل بذكاء مع المسألة الأمازيغية، فأبدت مرونة في التجاوب مع بعض مطالبها من قبيل تدريس اللغة الأمازيغية لكن في المرحلة الابتدائية، وهو ما قد صدر به قرار من الملك الحسن الثاني قبل وفاته وأدخله خلفه حيز التنفيذ بالتطبيق على ٣٠٠مدرسة. وكذلك إنشاء محمد السادس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية واستقطابه أحمد بوكوس أحد محرري ميثاق أغادير كي يرأس هذا المعهد. واعتماد الملك محمد السادس حرف تيفناع رسمياً كحرف للكتابة الأمازيغية (مركز ابن خلدون٢٠٠٦). هذا بخلاف الآلية الملكية التقليدية الممثلة في شق الحركة الحزبية بأطيافها المختلفة ومنها الطيف الأمازيغي ، وتاريخياً اتكأ القصر على حزب الحركة الشعبية الأمازيغي لموازنة حزب الاستقلال معقل البورجوازية الفاسية، ثم انقسم حزب الحركة الشعبية على نفسه...إلخ.

ويقدم شركس الأردن وأكراد سوريا نموذجين مختلفين عن النموذج السابق. في حالة الشركس الذين هاجروا إلى الأردن من جنوب روسيا ومن مناطقها المتاخمة لتركيا، لم تثر قضية الحقوق الثقافية لجملة اعتبارات تتعلق بمحدودية نسبتهم إلى إجمالي السكان، وتمثيلهم سياسياً بأكبر من نسبتهم تلك بل إن أول امرأة تدخل مجلس النواب جاءت من بين ظهرانيهم، وتعرب معظمهم، هذا فضلاً عن القيمة الرمزية الكبيرة التي يمثلها لهم الملك الذي ينحدر من النسل النبوي الشريف(وهذا عامل مشترك مع المغرب الذي يحكمه أمير المؤمنين). وفي حالة أكراد سوريا الذين يتركزون في الفرات الأعلى على الحدود مع تركيا والعراق فإن المركزية الشديدة لنظام الحكم السوري قد حالت دون تبلور مسألتهم الثقافية. وكانت المرة الأولى التي سُلط فيها ضوءٌ كافٍ على تلك المسألة بعيد احتلال العراق عندما تطورت مشاجرة كروية بين مشجعين بعضهم عرب وبعضهم أكراد إلى أعمال شغب رفعت مطالب التنمية المتوازنة لإقليمهم، وتجنيس ٢٢٥,٠٠٠كردي لا يتمتعون بالجنسية السورية. يذكر أن إحصاء السكان في عام١٩٦٢ قد حرم آلاف الأكراد من الجنسية السورية بدعوى أنهم من أكراد تركيا ولم يقيموا بشكل متصل بالبلاد منذ عام١٩٤٥. وقد أعادت الحكومة السورية فحص ملفات هؤلاء الأكراد بعد أحداث الشغب تلك (نيفين مسعد٢٠٠٥).

وهكذا استخدمت في مواجهة مشكلة التعدد الثقافي آليات مختلفة بدرجات متفاوتة من النجاح: المناورة السياسية، والتمثيل السياسي والصهر الاجتماعي، والتسلط.

- تتعامل أدبيات كثيرة مع الصراعات السياسية بين السنة والعلويين في سوريا وبين الزيود والشوافع في اليمن باعتبارها صراعات إثنية، وما هي كذلك إذ يتعذر وصف التفاعلات الصراعية بين حكم البعث السوري الذي قام على أكتاف العلويين منذ عام١٩٦٣ وبين السنة على مدار الثمانينيات والتسعينيات بأنها كانت تفاعلات إثنية المحتوى وإن كانت بالفعل إثنية الظاهر والواجهة. ففي هذين العقدين ارتبطت مواجهات العلويين والسنة بقضايا تتصل بعلاقة الدين بالدولة، وهي المواجهات التي بلغت ذروتها في فبراير/شباط١٩٨٢ مع الإخوان المسلمين في حماة. وقد عرفت مصر صراعاً سياسياً مشابهاً (في الطبيعة لا الدرجة) مع الإخوان المسلمين في ظل حكم الرئيس عبد الناصر ثم في ظل حكم الرئيس مبارك. وفي غمار المواجهة مع إخوان سوريا، قد تكون أثيرت قضية سيطرة أقلية عددية على السلطة كما هي كل النخب العربية أقليات سياسية في دولها.

ويمكن القول إن ثمة عوامل ساعدت على عدم "أثننة" الصراع العلوي/السني، أحدها التعدد الإثني المفرط لسوريا بوجود ١٨جماعة إثنية مختلفة وذلك أن فرط التنوع قد يكون حائلاً دون الانفراط والتفكيك، وهذا عامل محتمل لكنه غير مؤكد على ضوء صراعات الجوار اللبناني اللصيق. والآخر أن نظام البعث يقيم سياسته على أسس براجماتية محضة لأن استخدام الورقة الإثنية يمكن أن يرتد عليه. وتشهد الساحة اللبنانية على تقلب سوريا بين مختلف الإثنيات عبر مراحل التطور السياسي اللبناني من١٩٧٦ وحتى٢٠٠٧ (من الموارنة إلى السنة ومنهم إلى الشيعة وأخيراً إلى الشيعة+فريق من الموارنة).

وبالمثل يتعذر وصف المحاولة الانفصالية التي قادها علي سالم البيض ضد دولة الوحدة التي ترأسها علي عبد الله صالح، بأنها تعبر عن صراع جنوبي سني/شمالي زيدي. لكن تلك المحاولة جاءت على خلفية إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في عام١٩٩٣. إذ أظهرت النتائج تراجع شعبية الحزب الاشتراكي (الجنوبي) لصالح المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح (الشماليين)، الأمر الذي أدى إلى مراجعة تشكيل هيئة رئاسة دولة الوحدة وتوزيع

الأنصبة السياسية في داخلها من ٣ للمؤتمر الشعبي و ٢ للحزب الاشتراكي، إلى ٢ للمؤتمر الشعي ومثلهما لحزب الإصلاح و١ للحزب الاشتراكي. وفيما بعد أسهمت الإجراءات التي اتخذها علي عبد الله صالح ضد العسكريين الجنوبيين الذين شاركوا في محاولة الانفصال، وتمثيله الجنوبيين في هياكل السلطة بدولة الوحدة من خلال عناصر غير معبرة عنهم فعلياً، أسهمت فى تعميق حدة الخلاف بين جنوب وشمال (Stephen Day2006). ومع الخشية من المردودات السلبية لهذا الخلاف على تماسك دولة الوحدة، أعلن علي عبد الله صالح في عام٢٠٠٧ عزمه إعادة النظر في قضية العسكريين المقالين ودعا زعماء الجنوب للعودة لليمن من منافيهم. يذكر أن المذهب الزيدي من أكثر المذاهب الإسلامية قرباً من أهل السنة.

- لعب المتغير الخارجي دوراً مهماً في استغلال الاختلافات الإثنية ومحاولة توظيفها سياسياً في دول هذه المجموعة، فقد عمدت فرنسا إلى تقسيم سوريا إلى عدة دول تنسجم مع أبرز تكويناتها الإثنية: سنية، علوية، درزية، مسيحية مستغلة في ذلك وجود سند جغرافي ممكن أن يكون أساساً لاختصاص كل جماعة إثنية بإقليم، لكن لم يُقَدَّر لتلك المحاولة النجاح فيما خلا انفصال الدولة المسيحية (لبنان). وحاولت فرنسا، ولا تزال، أن تغذي الشعور بالتمايز الثقافي لدى البربر الأمر الذي برر إصدارها الظهير البربري الذي خَوَّلَ البربر الاحتكام إلى عاداتهم بدلاً من الشريعة الإسلامية لكن وطنية البربر حالت دون إنفاذ الظهير، حتى إذا ما استقلت الدول المغاربية عاودت فرنسا الكرة وأنشأت في نهاية الستينيات الأكاديمية البربرية بباريس لتكون منبراً للدفاع عن الخصوصية الثقافية الأمازيغية. كما لعبت الامتدادات الإثنية في المهجر دوراً في إذكاء التناقضات السياسية ذات المرجعية الإثنية، ومن ذلك دور أقباط المهجر في العزف على وتر اضطهاد الأقباط وغمطهم حقوقهم في تمثيل سياسي متكافئ مع المسلمين وعدم اتخاذهم الوضع اللائق في المنظومتين التعليمية والإعلامية فضلاً عن تقييد حرية بناء دور عبادتهم.

لكن النقطة موضع الاعتبار في هذا الخصوص أن تعدد آليات احتواء الاختلافات الإثنية في الدول المشار إليها قد قلصت إلى حد بعيد من تأثير المتغيرات الخارجية. فلأن صراعات اليمن كانت سياسية لا إثنية ولأنه كان مألوفاً أن يستعين الأئمة الزيود بالشوافع

لإخماد حركات التمرد على نظامهم، وجدنا الدورين المصري والسعودي يتشكلان إبان حرب اليمن في١٩٦٢ وفق اعتبارات سياسية صرفة، فتدعم السعودية نظام الإمامة الزيدي وتسند مصر القوى الثورية وهي خليط من زيود وشوافع. ولأن أقباط مصر جزء أصيل من النسيج المجتمعي فإنهم يتمسكون بالحوار الداخلي حول مطالبهم بعيداً عن تأثير امتداداتهم في المهجر. (سعد الدين ابراهيم ١٩٩٤)

ب-التنوع ما بين تعايش وصراع:

يمكن التمثيل لهذا النمط من التفاعلات بنماذج من السعودية والكويت والبحرين والجزائر، وذلك من خلال تسجيل الملاحظات التالية:

- على العكس من تعدد محاور الاختلاف الإثني في الدول التي تنتمي إلى الفئة السابقة، فإنه يلاحظ أن دول هذه المجموعة تنقسم إما على المحور المذهبي وإما على المحور اللغوي. فالاختلاف الإثني بين مكونات الدول الخليجية الثلاث هو اختلاف مذهبي ما بين سنة وشيعة، فسكان البحرين يتوزعون ما بين (٥٠-٦٠% شيعة و٤٠-٥٠% سنة)، والكويت ينقسم سكانها ما بين (٨٠% سنة و٢٠% شيعة)، أما السعودية فأغلبيتها أو ٩٠% من سكانها سنة فيما يمثل الشيعة فيها ١٠%، وجميع تلك النسب التى تعود لمطلع التسعينيات نسب تقريبية كما هو الحال في كل إحصاءات السكان في الدول العربية، مضافاً إليها هواجس مبعثها النفط والخلل الديمغرافي. أما الاختلاف الإثني الأساس في الجزائر فهو بين البربر (٢٢%) والعرب (٧٥%) من السكان (سعد الدين إبراهيم١٩٩٤). وتجدد المقارنة بين ارتباط التعايش بدول بعضها شديد التنوع، واحتمالات الصراع في دول يغلب عليها التجانس أو الاختلاف على محور إثني واحد، الاعتقاد في عدم ارتباط التعدد حتماً بالصراع.(سعد الدين إبراهيم ١٩٩٤)
- ثمة خط يربط بين السعودية والجزائر في تفسير الشق الصراعي من تفاعلاتهما الإثنية. تبني المملكة العربية السعودية شرعيتها السياسية على أساس دورها في الدفاع عن الإسلام في صورته النقية، وتترجم ذلك في تبنيها المذهب الوهابي المتشدد، ومن هنا يبدو منطقياً -لا مقبولاً- رفضها ليس فقط المذاهب الأخرى غير السنية، ولكن

كذلك أي تنويعات على المذهب الوهابي نفسه. وكان مؤسس المملكة الملك عبد العزيز آل سعود قد أرسل إلى العلماء في عام١٩٢٧ يسألهم المشورة في شأن الشيعة فأفتوا له بأن يبايعهم على الإسلام دون حرف أو زيغ، وعلى أثر ذلك فرضت محاذير على التعبير عن الخصوصية المذهبية الشيعية ،وهى محاذير ظلت ملازمة لمسار المملكة لمدة تربو على ثلاثة أرباع القرن.

وفيما يخص الجزائر فإن تأكيد عروبتها كان آلية أساسية من آليات إثبات تمايزها عن محتل شديد الضراوة والبطش، وبالتالي فمع وجود إرهاصات للخلاف حول المسألة الأمازيغية في قلب حزب الشعب لمؤسسه مصالى الحاج في عام١٩٤٩، إلا أن هذا الخلاف لم يبدأ في التبلور إلا عندما شرع الرئيس هواري بومدين في تعريب الجزائر، فجعل العربية هي اللغة الوطنية لبلاده خلفاً للفرنسية التي فرضتها فرنسا عليها في عام١٩٣٦، وبدأ في تعريب الجهاز الإداري والتعليمي في الجزائر. لكن ما كان ينظر إليه الرئيس الجزائري باعتباره آلية دفاعية في مواجهة الأثر الاستعماري الغائر ، عدَّه الأمازيغ الذين خاضوا حرب التحرير مع العرب كتفاً بكتف آلية للقمع الثقافي.

- من جهة أخرى فإن النماذج الأربعة موضع الإشارة تملك أسباباً مختلفة لتعقد المسألة الإثنية فيها، فنحن إزاء دولتين هما البحرين والكويت تعرضت إحداهما لإلغاء كيانها السياسي من قبل دولة يسيطر فيها الشيعة حالياً على العملية السياسية، وهي نقطة نوضحها لاحقاً، أما الأخرى وهي دولة البحرين فإنها تمثل هدفاً لمطالبات متكررة من الدولة الشيعية الوحيدة في العالم أي إيران، وهذا في حد ذاته يزيد من حساسية الإطار الذي يتفاعل فيه السنة والشيعة في كلتا الدولتين. كما أننا إزاء دولتين أخريين هما السعودية والجزائر تتميزان بالتركز الجغرافي لإثنيتيهما علماً بأن الإقليم الشرقي الذي يغلب على سكانه التشيع يملك ٢٥% من الاحتياطي النفطي العالمي. كما أن ثمة تشابكاً بين التهميش المذهبي أو الثقافي للشيعة والبربر في هاتين الدولتين وبين تهميشهم الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك لا غرابة أن اضطرابات الإقليم الشرقي في مطلع الثمانينيات جعلت لافتتها الحق في التنمية العادلة، وهي نفسها الشعارات التي

رفعتها المظاهرات التي اندلعت في إقليم القبائل في ١ أبريل/نيسان٢٠٠١. يضاف إلى ذلك في الحالة الجزائرية توظيف الورقة الأمازيغية بواسطة المغرب في إطار إدارة الصراع السياسي بين الدولتين حول الصحراء الغربية.

- أدى اختلاف نظم الحكم بين الدول الأربع إلى تعاملها مع قضية التنوع الإثني بدرجات متفاوتة من التمثيل السياسي، وهذا منطقي إذ لا ينتظر أن يكون هناك تمثيل لأقلية في نظام لا تمثل أغلبيته. لذلك نجد في السعودية أن إشراك الشيعة في السلطتين التنظيمية (أي التشريعية) والتنفيذية يتخذ طابعاً رمزياً قوامه آحاد منهم، وإن كانت الانتخابات المحلية الجزئية التي نظمتها المملكة لأول مرة عام٢٠٠٥ قد فتحت لهم أفقاً جديداً للمشاركة. فكما قال أحد الناخبين الشيعة في مدينة الدمام "إننا نقترع هنا لنبين لهم أننا موجودون" (ولي نصر٢٠٠٧).

يختلف الوضع السعودى بطبيعة الحال عن الدول الثلاث الأخرى، وإن بدرجات متفاوتة. ففي البحرين سمح الميثاق الوطني في عام٢٠٠١ بتشكيل الجمعيات السياسية الأمر الذي مكن من إعادة بلورة القوى الشيعية وانتظامها في عديد من الأطر الجبهوية من قبيل جمعيات: الوفاق الوطني والعمل الإسلامي والرابطة الإسلامية والإخاء الوطني...إلخ. وتُمَثَّل بعض تلك الجمعيات في مجلس النواب البحريني المشكَل في عام٢٠٠٦ بـ١٧ مقعداً. أكثر من ذلك فإن الشيعة البحرينيين لعبوا دوراً مهماً سواء منفردين أو مع السنة في إطار الحركة الدستورية من أجل الضغط لتحول ديمقراطي حقيقي في التسعينيات. جزء من ذلك مرده كثرتهم العددية، لكن جزءاً آخر مبعثه الحرص على تمثيل سياسي منصف في هياكل النظام (أحمد منيسي٢٠٠٣، نيفين مسعد٢٠٠٦). وبالمثل فإن لشيعة الكويت تعبيراتهم التنظيمية ومن أبرزها الائتلاف الإسلامي الوطني الذي مثله عضوان في مجلس الأمة لعام٢٠٠٦. كما أنهم يشاركون في الوزارات المتعاقبة، وجاءت من بينهم أول وزيرة امرأة في تاريخ دولة الكويت.

أما في الجزائر فيلفت الانتباه وصول البربر إلى مناصب لها حساسيتها الأمنية، ومنها منصب رئيس الأركان ومدير إدارة المخابرات ومستشار وزير الدفاع

(مركز ابن خلدون٢٠٠٦). كما أن لبربر الجزائر حزبان رئيسيان هما جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فضلاً عن تنسيقية العروش التي تشكلت من وجهاء القبائل تجاوزاً للأطر الحزبية غير القادرة على استيعاب المطالب الأمازيغية.

لكن أياً كان مستوى التمثيل السياسي فإن النظم الأربعة ظلت تمتلك آليات بين أيديها لضبط العملية السياسية منها تغيير التركيبة الديموجرافية بمنح جنسية الجماعة الإثنية المسيطرة لآلاف ممن لا تنطبق عليهم بالضرورة شروط التجنيس (سياسة البحرين مع العرب السنة)، ومنها تفتيت الدوائر الانتخابية لتسهيل شراء الأصوات (القانون الانتخابي الكويتي).

- في الجزائر كما في المغرب مثلت قضية الحقوق الثقافية محوراً للتجاذب بين العرب والبربر، بل إن المناسبة التي أطلقت الشرارة الأولى للحركة الأمازيغية الحديثة في الجزائر كانت مناسبة ثقافية بامتياز وذلك عندما وقعت اضطرابات في إقليم القبائل عام١٩٨٠ احتجاجاً على منع محاضرة عن الشعر الأمازيغي للأكاديمي وليد معمري. فتلك الانتفاضة الأولى التي أسست لانتفاضات أمازيغية لاحقة في الثمانينيات صارت تعرف لاحقاً باسم "الربيع البربري". واضطرت السلطة في أعقابها إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات المنفتحة على الثقافة الأمازيغية، من أهمها: إنشاء أقسام لتلك الثقافة في جامعتي تيزي وزو وبجاية عام١٩٩٠، وإدخال اللغة الأمازيغية في مدارس القبائل وإنشاء المفوضية السامية للأمازيغية لإحياء تراث البربر في عام ١٩٩٤-١٩٩٥.

لكن التطورين الأبرز في إنصاف الثقافة الأمازيغية ارتبطا بالتعديلين اللذين دخلا على الدستور الجزائري مرة في عام١٩٩٦ والأخرى في عام٢٠٠٢. تضمن التعديل الأول إضافة إلى التصدير تتضمن الاعتراف بالأمازيغية كمكون من مكونات الهوية الجزائرية جنباً إلى جنب مع الإسلام والعروبة. وأضاف التعديل الثاني للمادة (٣) من الدستور التي تقول إن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية" نصاً يعتبر أن "تمازيغت كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني" (دستور الجزائر١٩٩٦ و٢٠٠٢). وهنا تبدو المفارقة

في أن الجزائر التي تأخرت عن المغرب في إقرارها بالحقوق الثقافية للبربر، تجاوزتها فعلياً بهذين النصين الدستوريين اللذين مثلا مطلباً للحركة الأمازيغية في المغرب، على ما رأينا من قبل.

ويمكن تفسير ذلك بأن التعديلين المذكورين، والتعديل الأخير بشكل خاص قد جاء على خلفية أزمة حادة عاشتها الجزائر منذ أبريل/نيسان٢٠٠١، عندما تحولت حركة احتجاج عادية على تدني الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية في إقليم القبائل إلى مواجهة سافرة مع قوات الأمن سقط فيها ٨٠شخصاً على أثر مقتل طالب قبائلي على أيدي تلك القوات. تلك الخلفية مثلت إطاراً ضاغطاً على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وحكمت اتخاذ قراره. حتى إذا ما دعا الرئيس بوتفليقة ممثلي تنسيقية العروش إلى تقديم مطالبهم ورفعوها له فعلاً فيما سمي بـ "لائحة القصر"، تخير منها ما يمكنه كالاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية وترك ما لا يمكنه كسحب قوات الأمن الجزائرية من إقليم القبائل (نهلة عبد الخالق٢٠٠٧)، ومثل هذا الظرف الحرج لم تمر به المغرب.

- ترتب على إهمال مطالب الجماعات الإثنية أو الفجوة بينها وبين المتحقق منها فعلياً نشوء حركات على يمين تلك القائمة أو تغير الخطاب السياسي الإثني في اتجاه مزيد من الراديكالية. ففي ثالوث السعودية والكويت والبحرين نظمت أعمال عنف على مدار الثمانينيات اتهمت بها تنظيمات شيعية متشددة أبرزها تنظيم حزب الله والجهاد الإسلامي. وفي الجزائر انبثق من رحم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعتد بأمازيغيته تيار فرعي دعا في عام١٩٨٨ إلى إقامة حكم ذاتي في الجزائر (نهلة عبد الخالق٢٠٠٧ ، وكاظم حبيب٢٠٠٣)، بل إن المظاهرات والمسيرات التي اندلعت في أعقاب اضطرابات عام٢٠٠١ في إقليم القبائل قد مضت خطوة أبعد بالدعوة إلى استقلال منطقة القبائل (مركز ابن خلدون٢٠٠٦). وتلك الملاحظة الخاصة بتنامي تيارات التشدد داخل الجماعات الإثنية ورفع سقف مطالبها بالقدر الذي تُهْدَر فيه تلك المطالب، ملاحظة سوف تتأكد أكثر في المجموعة الثالثة من الدول العربية.
- يباشر المتغير الخارجي دوراً مؤثراً في التفاعلات الإثنية داخل الدول الأربع موضع الدراسة، وقد سبقت الإشارة إلى الدور الفرنسي في احتضان المسألة الأمازيغية وكذلك

إلى دور المغرب في توظيف التناقض العربي/البربري في الجزائر. أما فيما يخص دول الخليج فلقد ارتبط تفجر المسألة الشيعية بلحظتين تاريخيتين يفصل بينهما نحو ربع قرن. اللحظة الأولى انتصار الثورة الإيرانية في عام١٩٧٩ وما تلاها من اضطرابات في دول الخليج وصولاً إلى محاولة اغتيال أمير الكويت. أما اللحظة الثانية وهي الأخطر فإنها احتلال العراق عام٢٠٠٣. فلقد حمل هذا التطور جملة إيحاءات ذات دلالة، منها تمكين الجماعة الإثنية الأكبر عدداً من ممارسة الحكم، ومنها استخدام آليات ظاهرها ديمقراطي في عملية التغيير، ومنها توفر مناخ دولي (وجزء من المناخ الإقليمي) مواتٍ لما بات يعرف لاحقاً بظاهرة الصعود السياسي للشيعة.

مثل هذا الصعود انعكس وسوف ينعكس بشكل أكبر على شيعة الخليج على ضوء الوشائج القرابية الوطيدة بين شيعة العراق وشيعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومركزية الحوزة العلمية في النجف بالنسبة للشيعة خارج العراق، الأمر الذي عبَّر عنه الإعلامي الشيعي السعودي محمد محفوظ بقوله "ما يجري هذه الأيام –يقصد انتخابات٢٠٠٥– في العراق رفع منسوب الطموح السياسي لدى الشيعة". أكثر من ذلك ذهب ولي نصر المتخصص في الشأن الشيعي إلى أنه من داخل التناقض السني/الشيعي سوف تتخلق هوية جديدة للشرق الأوسط، فيها شيء من الديمقراطية لأنها تدمج الشيعة في الحياة السياسية بعد طول إقصاء، لكن فيها أيضاً شيء من التطرف "السني" هو رد فعل على الصعود الشيعي (ولي نصر٢٠٠٧).

لكن من دون الانسياق وراء تحليل ولي نصر المشبع بروح فكر المحافظين الأمريكيين الجدد والذي يُعَوِّل على ديالكتيك التفاعل الإثني في إحداث التغيير، فإنه من غير الممكن إهمال التطور المهم في موقف السعودية من شيعتها بعد احتلال العراق. تمثل هذا التطور في لقاء ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز في مطلع عام٢٠٠٣ مع ١٨من ٤٥٠ شيعياً وقعوا على وثيقة "شركاء في الوطن" ، وتضمنت لائحة طويلة من المطالب شملت: تشكيل لجنة لبحث واقع التمييز ضد الشيعة في الأجهزة العسكرية والأمنية والدبلوماسية وعلى مستوى مجلسي الوزراء والشورى، وتنقية المناهج التعليمية والوسائل الإعلامية من كل تهجم على المذهب، وتحرير ممارسات

الشيعة لشعائرهم الدينية، وإيقاف اعتقال الشيعة خارج إطار القانون (ياسمين حمدى٢٠٠٤).

واقع الأمر أن لقاء عبد الله برموز شيعية عام٢٠٠٣ لم يكن هو الأول من نوعه، فقد سبقه إلى ذلك الملك فهد في عام١٩٩٣ وتعهد لهم بوقف كل مظاهر ازدراء المذهب ومعتنقيه. لكن أهمية لقاء٢٠٠٣ أنه جاء على خلفية احتلال العراق، وهو الأمر الذي نبه إليه الشيعة في وثيقتهم حين أعربوا عن "مخاوفهم" من التدخلات الأجنبية في شئون المملكة استثماراً للظروف الحساسة التي تمر بها المنطقة. والمعنى واضح، أن ما حدث في العراق يمكن التنويع عليه خارجه. لذلك تلت اللقاء مجموعة من التدابير تعبر عن "حسن النوايا" تجاه الشيعة، ومن قبيلها تمكين شيعة القطيف من بناء مساجد جديدة لهم، وإقامة مدرسة دينية، والسماح لهم بإحياء ذكرى عاشوراء وإصدار مجلة. وإعطاء شيعة المدينة رخصة تأسيس دار كبيرة لإحياء ذكرى الحسين. أما شيعة الدمام حيث القدرة أكبر على التواصل مع الخارج بحكم وجود الميناء، فإنهم ظلوا ممنوعين من رفع آذانهم وبناء مقابرهم وإحياء عاشوراهم، ورغم أن عددهم يصل إلى ١٥٠ألف نسمة بما يشكل ربع سكان الدمام فليس لهم سوى مسجد واحد (ولي نصر٢٠٠٧).

ثمة تدابير انفتاحية أخرى شهدتها البحرين بأول تغطية لأربعينية الحسين في الإعلام الرسمي عام٢٠٠٣، لكن يظل ما حدث في السعودية هو الأبرز والأهم بما لا يقاس.

جـ-التنوع الذى يغلب عليه الصراع:

يمكن تضمين هذه الفئة دولاً أربع رئيسية هي العراق والسودان ولبنان والصومال بحيث تجري المقارنة بينها على المحاور التالية:

- تعد ثلاث من دول هذه المجموعة الأكثر تشرذماً من الناحية الإثنية بين كافة الدول العربية، فبينها دولتان هما لبنان والعراق بتقديرات السبعينيات لا تزيد أكبر جماعاتهما الإثنية أي الشيعة العرب عن (٢٥% و٦٨%) علي التوالي، علماً بأنه بين الجماعات الإثنية الصغيرة في العراق من لا تجاوز نسبته (٢%) كالتركمان والآشوريين والأرمن، ومن لا تزيد

نسبته في لبنان عن (١%) كما هو شأن الأرمن والكاثوليك، أو حتى تقل نسبته عن ذلك فيه (٠,٨%) كما هو حال البروتستانت واللاتين الكاثوليك. كما أنه في السودان يوجد بخلاف العرب السنة، أفارقة مسيحيون ووثنيون ولغات ولهجات تربو على المائة وقبائل يفوق عددها الخمسمائة (سعد الدين إبراهيم ١٩٩٤)

أما الصومال فإنه يقدم صورة مختلفة عن سابقاتها، فهو من الناحية الإثنية بمعناها الحرفي، الذي يشير إلي تعدد اللغات أو الأديان أو الطوائف، يتمتع بدرجة عالية من التجانس من دلائلها أن أغلبيته الساحقة مسلمون سنة، وأن ثمة تزاوجاً بين عربه وأفارقته، وأن لغتيه الأكثر انتشاراً هما الصومالية والعربية عدا لهجات محلية. لكن علي الجانب الآخر فإن خريطته القبلية تتميز بتعقدها وذلك أنه بخلاف قبائله الأربع الرئيسية (الداروط والهوية والدر والديجيل المرفلي) يوجد تحالف للقبائل الصغيرة، ولكل قبيلة عديد من العشائر والبطون والأفخاذ، وخطوط الصراع السياسي تمتد أفقياً فيما بينها ورأسياً داخلها.

ومؤدي هذا أنه مع كون الدول الأربع تقدم لنا أدلة واضحة علي اقتران التعدد الإثني بالصراع في حالاتها، إلا أن الصومال تكشف لنا عن أن العصبية القبلية قد تحيد أثر التجانس علي الصعيدين الديني واللغوي.

- تشترك الدول الأربع في أن صراعاتها الإثنية تتميز بالتكرار بل إنها في حالة السودان مثلاً تتميز بالاستمرار، وذلك أنه عدا كلٍ من الفترة الواقعة بين اتفاق الحكم الذاتي للجنوب عام١٩٧٢ وتطبيق النميري لأحكام الشريعة الإسلامية في١٩٨٣، والفترة التالية علي توقيع اتفاقية السلام الشامل عام٢٠٠٥ وحتي الآن(٢٠٠٧)، لم يُلق متمردو الجنوب سلاحهم. كما أن تاريخ الصراع الإثني ممتد الجذور فيها، فهو في لبنان يرجع إلي ستينيات القرن التاسع عشر بصدامات الدروز والموارنة والتي كانت سبباً في إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية للدولة، وهو في العراق يعود إلي عام١٩٣٠ مع أول تمرد للأكراد أي قبل استقلال الدولة، وهو في السودان يواكب لحظة استقلال الدولة في عام١٩٥٦. كذلك فإن الصراع الإثني فيها يُمَارَس بالمعني الحرفى لمفهوم الصراع المسلح بأكثر مما يمارس بالوسائل السياسية. وإذا تركنا جانباً الحرب اليمنية التي تخرج عن دائرة الحروب الإثنية فإن كل الحروب الأهلية التي اندلعت علي مستوي الوطن العربي تركزت في هذه الدول الأربع لا خارجها، هذا بقطع

النظر عن الجدل النظري حول ما إذا كان ما يجري علي أرض العراق منذ عام ٢٠٠٣ هو حرب أهلية أم هو صراع عنيف.

- بحكم علاقاتها الإثنية الصراعية تلك، تصلح النماذج الأربعة المشار إليها لاختبار العديد من المقولات النظرية عن أسباب اندلاع الصراعات الإثنية ودرجة تعقدها وتطور مسارها. فمن ناحية يبرز عامل التهميش إلي الواجهة كعامل رئيسي للتصارع بين الجماعات الإثنية، وهو تهميش قد يكون اقتصادياً كما كان وضع شيعة لبنان عشية الحرب الأهلية عام١٩٧٥، أو سياسياً كما كان شأن قبيلة الإسحاق في الصومال بعد حرب الأوجادين عام١٩٧٨، أو سياسياً ثقافياً كما كان حال الأكراد قبل عام١٩٩١، أو اقتصادياً سياسياً مركباً بالنسبة للسودانيين الجنوبيين قبل عام٢٠٠٥. وبطبيعة الحال كلما تراكمت أبعاد التهميش تعقدت القضية، وكلما تركزت الجماعة في إقليم وتمتعت بحجم معقول وتنظيم وقيادة أمكن لها إدارة صراع من أجل التغيير وهذا شأن أطراف الصراعات الإثنية في العراق والسودان ولبنان بتنويعات مختلفة، فالشمال الذي هُمِّش في العراق قبض علي زمام السلطة في السودان.و يضاف إلي ذلك متغيران يرتبطان بالقضية الكردية، الأول قرار عصبة الأمم في عشرينيات القرن الماضي بوجوب التأكد من تمتع الأكراد بالإدارة الذاتية في الموصل بعد حسم تبعيته للعراق، والثاني قيام جمهورية مهاباد لعام واحد في١٩٤٦ وتولي مصطفي البارزاني مهمة قائد القوات المسلحة في تلك الجمهورية (سعد الدين إبراهيم١٩٩٤)

ومن جانبهما حاول كلٌ من عبد الغفار محمد ولايف مانقار حصر كل أسباب الصراع الإثني في دارفور علي وجه التحديد فأجملاها في ١٩ سبباً، يعود ١٠منها لمتغير التهميش سواء بالتصريح به بشكل مباشر (كما في أسباب النزاع حول الأرض والوضعية الهشة) أو بشكل غير مباشر (كما في أسباب السياسة القبلية ومصادر المياه)، أما المتغيرات الـ٩ الأخري فارتبطت بأسباب ثقافية و بتدخلات دول الجوار(عبد الغفار محمد ولايف مانقار ٢٠٠٢).

من ناحية أخري تكاد تنطبق نظرية الدومينو إلى حد بعيد على نماذج السودان ولبنان والعراق. فصراع السودان الذي اختزل طويلاً في صراع شمال/جنوب لم يلبث أن امتد إلى الغرب ومنه إلي الشرق، علماً بأن إرهاصات الصراع السياسي في الغرب تعود إلي الستينيات

وأن مظاهر الصراع المسلح في الغرب كما في الشرق تعود إلي التسعينيات. كذلك فإن الصراع في كل من لبنان والعراق الذي بدأ مسيحياً/إسلامياً في الحالة الأولى وكردياً/عربياً في الحالة الثانية قد انتقل في كليهما ليصبح صراعاً سنياً/شيعياً مع بعد درزي واضح في الحالة اللبنانية. مع ملاحظة التبسيط في هذه الثنائيات لغرض التحليل لأن ثمة صراع كردي/كردي ومسيحي/مسيحي وسني/سني وشيعي/شيعي...إلخ

ومن ناحية ثالثة فإن تأجيل حسم الصراع الإثني كما سبق القول دفع بمرور الوقت إلى ظهور قوى متشددة تستفيد من استمرار الصراع، أو تتحفظ علي طريقة تسويته، أو تلفت الانتباه إلي وجوب تضمينها في الصفقة. ففي السودان تأسس اتحاد الأحزاب الأفريقية والجبهة الجنوبية الحديثة على خلفية المطالبة بانفصال الجنوب(أماني الطويل ٢٠٠٧). وفي العراق لم تنشأ قوى جديدة بالمعنى المشار إليه لكن غيرت بعض القوى علي الساحة من مواقفها من رفض الفيدرالية الجنوبية إلي تأييدها المطلق، وكان هذا شأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي تحول إلي المجلس الإسلامي العراقي الأعلي. وكما عبر أحد الدارفوريين بالقول "إننا نخاف أن تفلت الأمور من أيدي الحكماء وبالتالي دفع الأوضاع إلي نتائج خطيرة" (عبد الغفار محمد ولايف مانقار٢٠٠٢)

ومن ناحية رابعة استخلصت عدة أدبيات نظرية من واقع دراسة ٥٥حرب أهلية أن ٧٥% منها انتهت فقط حين تحقق نصر واضح لأحد طرفي الحرب، أما التسوية التي انبثقت عن تلك الحروب فلم يكتب لها الاستمرار (James D. Fearon 2007)، فإلى أي مدى ينطبق ذلك علي تسويات الحروب الأهلية الأربع؟ هذا ينقلنا إلي النقطة التالية.

- وحدها النماذج الأربعة كانت ساحات لتطبيق بعض آليات تسوية النزاعات الإثنية مثل آليات الديمقراطية التوافقية والحكم الذاتي والفيدرالية• والفصل.

ويعد لبنان هو أول نموذج عربي للديمقراطية التوافقية منذ أخذ بها ميثاقه الوطني عام١٩٤٣ وحتى طورها ميثاق الطائف في عام١٩٨٩. في شكلها العام ظلت صيغة الحكم كما هي: رئيس ماروني للجمهورية، ورئيس سني للوزراء، ورئيس شيعي لمجلس النواب. لكن

• نموذج الفيدرالية فى الإمارات شديد الاختلاف ولا علاقة له بسياق التحليل،لذلك لا يجوزحسابه فى النماذج الفيدرالية المتناولة .

ميثاق الطائف عدَّلَ من صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس الوزراء، كما وزع مقاعد مجلس النواب مناصفةً بين المسيحيين والمسلمين بعد أن كان التوزيع بواقع ٥٤ و٤٥ مقعداً على التوالي. لكن هذه الصيغة الحساسة لتوزيع المناصب بين الطوائف، واختلاف الوزن السياسي وليس فقط العددي لتلك الطوائف من فترة لأخرى، والانقسامات الرأسية داخل كل طائفة، وأهم من ذلك غموض مفهوم التوافق في أذهان النخب اللبنانية ككل•، جميعها عوامل جعلت أزمات النظام اللبناني من نوع شديد الخصوصية. ومن ذلك:شخصنة التعديلات الدستورية (١٩٩٥، ٢٠٠٤،احتمال ٢٠٠٨)، والفراغ الرئاسي في ظل حكومتين إحداهما يرأسها مسلم والأخرى مسيحي (١٩٨٨-١٩٨٩)، والفراغ الرئاسي مع شلل في مجلس النواب وعدم تمثيلية الحكومة (٢٠٠٧-)، وقبل هذا حرب الخمسة عشر عاماً. وعليه، إذا كانت بعض المصادر تعتبر أن ضعف الدولة اللبنانية مسئول عن إفشال توافقية الديمقراطية في لبنان (رانيا سربية٢٠٠٢)، فمن المتعذر القول إن التوافقية نفسها لم تسهم في إضعاف الدولة اللبنانية.

وعرف كل من السودان والعراق والصومال تطبيقات للحكم الذاتي والفيدرالية المقرونة بالمحاصصة الطائفية (أو الديمقراطية التوافقية)، مع ملاحظة أن الخبرة الصومالية مع الحكم الذاتي والتوافق لا زالت محدودة ومع الفيدرالية لم تُنَزَّل بعد على أرض الواقع. فالحكم الذاتي في كل من بونت لاند وجوبا لاند والإقليم الجنوبي الغربي وإقليم قبيلة المرحانوين لا يعدو كونه نقل بعض الصلاحيات الإدارية البسيطة من المركز إلى الأطراف، كما أن الشكل التوافقي للحكم يعبر عنه حصول تحالف القبائل الصغيرة على نصف نصيب كلٍ من القبائل الأربع الكبرى (٣١مقعد للتحالف في البرلمان مقابل ٦٢مقعد لكل قبيلة كبرى). أما الحكم الفيدرالي الذي نص عليه اتفاق نيروبي في عام٢٠٠٤ فإنه لم ينفذ بعد في انتظار انقضاء الفترة الانتقالية بحلول عام٢٠٠٩ أي بعد وضع الدستور وإجراء انتخابات تحت إشراف دولي (أحمد إبراهيم٢٠٠٧).

• في غضون أزمة الرئاسة لعام٢٠٠٧ فهمت قوى الأكثرية النيابية حيناً التوافق بمعنى استخدام حقها في اختيار الرئيس على قاعدة الأغلبية المطلقة، وفهمت قوى المعارضة التوافق حيناً على أنه حق أحد رموزها وهو ميشيل عون في أن يترشح للرئاسة أو يختار بنفسه المرشح للرئاسةأو يوافق على تشكيل الحكومة وقانون الانتخاب قبل قبوله تنصيب المرشح التوافقي "ميشيل سليمان".

أما في الحالتين السودانية والعراقية فإن الحكم الذاتي طبق في الأولى بين ١٩٧٢ و١٩٨٣ وفي الثانية بين ١٩٧٤ و٢٠٠٢، كما أن الفيدرالية التوافقية إذا جاز التعبير طبقت في العراق منذ٢٠٠٣ وفي السودان منذ٢٠٠٥، وبالتالي فإننا نكون إزاء خبرتين مبتلورتين للتعامل مع التعدد الإثني بينهما درجة عالية من التشابه. إذ ليس من قبيل المصادفة أن يكون الفارق بين تطبيق الحكم الذاتي في السودان ونظيره في العراق عام واحد، وهو الفارق نفسه بين فيدرالية العراق ومن بعدها السودان.

وكما تشابهت الأجهزة المنبثقة عن تجربتي الحكم الذاتي في الحالتين السودانية و العراقية بصلاحياتهما المحدودة وضعف مخصصاتهما في ميزانية الدولة، كذلك تشابهت الترتيبات النابعة من تجربتي الفيدرالية فيهما. ويكفي أن نقارن بين مؤسسة الرئاسة الثلاثية في العراق والسودان، وازدواجية اللغة الرسمية في الحالتين، والبيشمركة الكردية مقابل الجيش الشعبي للتحرير، وعقدة كركوك مقابل عقدة أبيى، لنتبين درجة التداخل بين النموذجين أو تأثير الدومينو الذي سبقت الإشارة إليه.

بطبيعة الحال قد تكون هناك تفاصيل تميز حالة عن أخرى، كما في تضمين عناصر المحاصصة الإثنية داخل الاتفاقات السودانية المتعاقبة (نيروبي١/٢٠٠٥، أبوجا٥/٢٠٠٦، أسمرا١٠/٢٠٠٦) مقابل الاكتفاء في دستور العراق لعام٢٠٠٥ بالنص على المساواة والتمثيل وتداول السلطة. أو انخراط غرب السودان وشرقه بعد جنوبه في الإطار الفيدرالي على حين يربط دستور العراق انضمام أي محافظة للفيدرالية باستفتاء تحكمه مواصفات وضوابط. أو نص اتفاق نيروبي على استفتاء أهل الجنوب على تقرير مصيرهم بعد ست سنوات وخلو الدستور العراقي المؤقت من أي نص مشابه. بل قد تكون هناك تفاصيل إجرائية تفرق حالة عن الثانية، كما في الدرجة العالية من التركيب والتعقيد للاتفاقات السودانية حول الثروة والسلطة والأمن (اتفاق نيروبي للسلام وحده يتضمن ٦بروتوكولات) لكن المقصود هو أن روح التجربتين واحدة، كما أن تحدياتهما أيضاً مشتركة. يذكر أن أبرز تحديات الدستور العراقي والاتفاقات السودانية هو افتقادها الصفة التمثيلية، فالدستور العراقي هو محصلة وفاق كردي/شيعي غاب عنه السنة وبعض فصائل من الشيعة (تيار مقتدى الصدر، الشيعة العروبيون)، كما أن اتفاق السلام الجنوبي اتفاق ثنائي بين الحركة الشعبية بقاعدتها القبلية (الدينكا)

تبقى الإشارة إلى آلية الانفصال التي تجسد من الناحية العملية الفشل في تحقيق التعايش مع التنوع. وهنا نميز بين انفصال معلن كذلك الذي تحقق في أرض الصومال (بلاد بونت)، وانفصال مكتمل الأركان لكن دون إشهار رسمي في حالتي السودان والعراق. فالنظامان الفيدراليان في هاتين الدولتين تحولا إلى مشروعين لدولتين مستقلتين لكلٍ واحدة منهما: مكاتب للتمثيل بالخارج، وتأشيرة دخول لغير أبنائها، ومؤسستها العسكرية، ونظامها السياسي المختلف، ورخصة التعاقد مع الشركات الأجنبية دون عودة للمركز• (أماني الطويل٢٠٠٧).

– من بين سائر الدول العربية المنضوية في عداد المجموعتين السابقتين، تعد دول هذه المجموعة هي الأكثر تعرضاً لتأثيرات العوامل الخارجية سواء لأن تلك الدول هي المنطلق لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، أو لوقوعها في مرمى التأثير المباشر لإسرائيل فضلاً عن كافة دول جوار النظام العربي: تركيا– إيران– أثيوبيا– تشاد– كينيا– إريتريا، أو للخصومة البعثية–البعثية التي أسهمت في التأثير على المعادلات السياسية داخل العراق وأيضاً لبنان إلى حد بعيد. قد يتخذ هذا التدخل شكل العدوان السافر كما في حالة اعتداء إسرائيل على لبنان في صيف٢٠٠٦ بهدف تقويض القوة العسكرية وبالتالي السياسية لحزب الله وإعادة تشكيل المعادلة الإثنية على ضوء ذلك، أو الحرب بالإنابة من خلال قواعد الحركات المتمردة على السودان في إثيوبيا وفى عديد من الدول الأفريقية الأخرى، أو يتم من خلال الوجود السياسي والاقتصادي والأمني المكثف كما في حالة الوجود الايرانى بالعراق بعد الاحتلال، أو يتم من خلال جهود دبلوماسية لتيسير اتفاق كما فعلت إثيوبيا في اتفاق الحكم الذاتيفى السودان عام ١٩٧٢ أو لتعطيل اتفاق الجماعات المتصارعة لا يقترن باسمها كما جاهدت إريتريا لمنع اتفاق شرق السودان. وإذا أدخلنا التداخل بين مصالح القوى الخارجية وبعضها البعض بدت لنا الصورة شديدة التركيب.

•في٢٠٠٧ هددت الحركة الشعبية بالانفصال قبل موعد الاستفتاء على تقرير المصير وانسحبت من الحكومة المركزية احتجاجاً على: حجب المعلومات عن مداخيل الدولة من النفط، عد حسم قضية أبيى، تلكؤ الشمال في إعادة نشر قواته في الجنوب.

٣-أثر الصراعات الإثنية فى الدول العربية على أمن الإنسان:

في التقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام والسياسة الخارجية Fund for Peace & Foreign Policy منذ عام٢٠٠٥ عن قائمة الدول الفاشلة على مستوى العالم، احتل كل من السودان والعراق والصومال المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من بين ٦٠دولة شملتها القائمة (Fund for Peace & Foreign Policy2007). وكان مصطلح الدول الفاشلة قد ظهر في تسعينيات القرن الماضي للإشارة إلى دول تبدو "عاجزة بشدة عن الاستمرار كأعضاء في الجماعة الدولية" وذلك نتيجة لشيوع مظاهر العصيان المدني أو العنف الداخلي أو الحرب الأهلية (Jack A. Goldstone et al2000).

استند الترتيب التنازلي للدول الفاشلة على مقياس مركب من إثنى عشر مؤشراً بيانها كالتالي: أربع مؤشرات اجتماعية (زيادة ديموغرافية، لجوء سياسي كثيف للخارج أو انتقال في الدولة نفسها من مكان لآخر متسبباً في مشكلات إنسانية معقدة، وانتقام متبادل بين الجماعات المختلفة وهجرة حادة وثابتة)، ومؤشرين اقتصاديين (عدم عدالة توزيع الموارد بين الجماعات، والتدهور الاقتصادي الحاد و/أو الشديد)، وستة مؤشرات سياسية (شيوع الجريمة و/أو سحب الشرعية عن الدولة، والتدهور المتزايد في الخدمات العامة، وتعليق حكم القانون أو تطبيقه بشكل تحكمي مع انتهاك واسع لحقوق الإنسان، وتحول قوى الأمن الموازية إلى دول داخل الدولة، وظهور نخب طائفية، وأخيراً تدخل دول أخرى أو أطراف خارجية في الشئون الداخلية). وتم تقييم نصيب كل دولة من الدول الستين من المؤشرات الإثنى عشر السابقة من١ إلى١٠ بحيث تتزايد مظاهر الفشل كلما اقتربت الدولة من الرقم١٠ والعكس صحيح. وفيما يخص كلاً من السودان والعراق والصومال فقد كان بيانها كالآتي:

الترتيب	الدولة	الإجمالي	لجوء ونزوح	انتقام متبادل	هجرة حادة وثابتة	تنمية غير متوازنة	تدهور اقتصادي	عدم شرعية الدولة	تدهور الخدمات العامة	انتهاك حقوق الإنسان	الميلشيات الموازية	نخب طائفية	تدخل خارجي
١	السودان	٩,٨	١٠	٩	٩	٩,١	٧,٧	١٠	٩,٥	١٠	٩,٩	٩,٧	٩,٨
٢	العراق	٩,٠	١٠	٩,٥	٩,٥	٨,٥	٨	٩,٤	٨,٥	٩,٧	١٠	٩,٨	١٠
٣	الصومال	٩,٠	٨,٥	٨	٨	٧,٥	٩,٢	١٠	١٠	٩,٧	١٠	١٠	١٠

المصدر: (Fund for Peace & Foreign Policy2007)

وقد برر المصدر السابق اعتلاء السودان قمة قائمة الدول الفاشلة للعام الثاني على التوالي، بمأساة دارفور التي حسبه تسببت في مقتل ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٤٠٠,٠٠٠ ألف شخص من٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، فضلاً عن نزوح ما بين مليون و٣مليون نسمة. كما وضع التقرير نفسه كلاً من اليمن ولبنان ومصر وسوريا وموريتانيا في المراكز ٢٤ و٢٨ و٣٦ و٤٠ و٤٥ على التوالي.

التصنيف السابق لا يلزم به أحداً، فهو جهد بحثي يصدر عن مؤسسة بحثية يؤخذ منها ويُرَد، وهناك هامش معتبر لعدم دقة البيانات التي قام عليها التصنيف، كما أن شمول قائمة الدول الستين المشار إليها ثمان دول عربية فقط لا يعني حصراً أنها كل الدول الفاشلة عربياً، فالتقرير يذكر أن التصنيف اقتصر على الدول التي تتوفر عنها بيانات دون غيرها. لكن المقصود أن هذا العمل يسمح باستخلاص نتائج عامة، فليس من قبيل المصادفة أن تكون الدول الثلاث المصنفة الأكثر فشلاً في العالم هي دول ثلاثتها تعاني من حروب أهلية. كما أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأوضاع في تلك الدول إجمالاً، وفيما يتعلق بالفئات الخاصة كالنساء والأطفال تحديداً، تقدم بيانات مختلفة قد تزيد في قبح الصورة أو تخففه لكنها لا تغير هذا الأثر أو تمحوه.

(http://www.un.org/arabic/SG/archived/SGRept/SGRept.htm)

لكن ربما من بين الحالات الثلاث فإن العراق يسمح باختبار أثر الصراع الإثني على أبعاد الأمن الإنساني فيه بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية أكثر من سواه، ويرتبط ذلك إلى حد بعيد بكثافة البيانات المتوفرة عنه كونه كان مرشحاً لأن يكون الدولة القاعدة أو النموذج.

في ٤سبتمبر/أيلول٢٠٠٧ صدر عن المكتب العام للمحاسبة التابع للكونجرس تقرير يكشف عن أنه من إجمالي ١٨مهمة لحكومة المالكي في العراق فإنها لم تنجح إلا في الوفاء بسبع مهام، ثلاث منها بشكل كلي وأربع بشكل جزئي. شملت المهام المنجزة: إنشاء لجان دائمة لخطة أمن بغداد، وتلك اللجان منها الأمني ومنها غير الأمني، وتوفير الحماية التشريعية لحقوق المواطنة بالنسبة للأقليات. وتمثلت المهام المنجزة جزئياً في: وضع قانون الأقاليم، وتجهيز ثلاث فرق لدعم تأمين العاصمة، ووقف اختراق الميليشات لقوى الأمن، وتخصيص ١٠بليون دولار لإنفاقها على إعادة البناء والتنمية المتوازنة. أما المهام التي

قصرت الحكومة عن الوفاء بها فهي: وضع مجموعة من التشريعات للعفو العام ونزع سلاح الميليشيات وعدالة توزيع الموارد الطبيعية (دون تمييز إثني) وإنشاء لجنة مستقلة عليا للانتخابات، وتخويل قوى الأمن الصلاحيات التامة لتنفيذ مهامها وملاحقة "المتمردين" من سنة وشيعة، وخفض معدل العنف الإثني، وزيادة قوى الأمن، وضمان عدم إدانتها بالباطل (David M. Walker2007).

ما أجمله تقرير مكتب المحاسبة فصَّله سواه، فقد ذكر تقرير بعثة المساعدة الموفدة من الأمم المتحدة للعراق UN Assistance Mission to Iraq في أكتوبر/تشرين الأول٢٠٠٦، أن عدد النازحين داخل العراق قفز من ٨٠٠,٠٠٠ قبل٢٠٠٣ إلى ١,٠٢٤,٠٠٠ في٢٠٠٦، وبلغ عدد اللاجئين العراقيين ٥٠٠,٠٠٠لاجئ، وأن ٥٤% من السكان يعيشون على أقل من دولار في اليوم، وأن نسبة البطالة تتراوح بين ٢٥ و٤٠%، والتضخم تبلغ نسبته ٧٠%، كما قدر عدد القتلى من المدنيين في عام٢٠٠٦ بـ٣٤,٤٥٢ والجرحى بـ٣٦,٦٨٥ ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية بـ٤٣% (Anthony H. Cordesman2007).

ورصد تقرير مجموعة الأزمات الدولية في ٢٧فبراير/شباط٢٠٠٦ فيما يخص الطائفية في العراق اعتباراً من عام٢٠٠٣ رصد تراجع نسبة الزواج المختلط كآلية من آليات التكامل بين سنة العراق وشيعته من ٥٠% في السبعينيات إلى ٥% في التسعينات إلى ٠% في نهاية عام٢٠٠٥ (International Crisis Group2006)

صفوة القول إذن إن روح الطائفية التي غذاها الاحتلال الأمريكي في نفوس العراقيين قد أفرزت نخبة تمارس التعذيب على أساس مذهبي (نموذج باقر صولاغ وزير الداخلية)، وتنهب المال العام نهباً وصفته المفوضية العامة للنزاهة بأنه أكبر سرقة في العالم (وزير الدفاع حازم الشعلان)*، وتباهي بأصلها وعرقها ودينها ومذهبها وتنسى العراق (رئيس الدولة جلال طالباني ومعه كل ولاة الأمر)، وتتكاثر من خلال عمليات تشظي متصلة من أصغر إلى أصغر (الشيعة وبدرجة أقل السنة)، وتستقوي بالخارج على الداخل (الأكراد والشيعة في علاقتهم بالولايات المتحدة وإيران). حتى إذا اتضح مبلغ الخلل في ثلاثية الأمن والديمقراطية

* صنفت منظمة الشفافية العالمية العراق بوصفه الدولة الأكثر فساداً فى العالم

والرخاء منذ صار العراقيون شيعاً وأحزاباً إذا بمجلس الشيوخ الأمريكي يصدر تشريعه غير الملزم في ٢٦سبتمبر/أيلول٢٠٠٧ الذي يقضي بتقسيم العراق إلى كيانات ثلاثة سنية وشيعية وكردية، من منطلق استحالة تعايش ثلاثتهم مجتمعين (نيفين مسعد٢٠٠٦،أحمد يوسف ٢٠٠٧) .

خلاصة :

من واقع التحليل المقارن للتفاعلات الإثنية داخل الوطن العربي، يمكن استخلاص مجموعة النتائج الآتية:

١- تزخر الخريطة الإثنية للوطن العربي بأنماط مختلفة للتفاعل، منها الصراعي ومنها التعاوني، فالصراع ليس توأم التنوع، ومجتمع كالمجتمع الفلسطيني شديد الورع في إسلامه وشديد التدين فى مسيحيته لم يعرف صراعاً على محور الدين بين مسلميه ومسيحييه. ومع أن نظرية العلاقة بين التناقض الرئيسي والتناقضات الفرعية لها سندها، إلا أنها لم تثبت في العراق ولا لبنان ولا السودان ولا الصومال، ومؤدى هذا أن من الصعب تفسير التعايش في فلسطين بالاحتلال الإسرائيلي البغيض وحده.

٢- في البحث عن أسس التعايش يتبين أن التفاعلات التي تستقيم على قاعدة المواطنة الكاملة (أو التى يطلق عليها الديمقراطية التكاملية) تحول دون نمو مشاعر الحرمان النسبي التي هي من الشروط المبدئية للصراع.

٣- إن المواطنة تقتضي ضمانات دستورية وأطراً مؤسسية وإجراءات وضوابط، لكنها قبل هذا البناء بطوابقه المختلفة تحتاج أساسًا من الثقافة السياسية التي تبنى على احترام الآخر والتسامح وقبول الاختلاف والتخلي عن فكرة امتلاك الحقيقة المطلقة. ففي لبنان كل المقومات البنيوية لنظام ديمقراطي: أحزاب، برلمان، صحافة، مجتمع مدني...إلخ، لكن من يتابع الأزمة الحادة التي يجتازها النظام اللبناني مع كل انتخابات للرئاسة يجدها تعبر خير تعبير عن تفاعلات مسكونة بالخوف من الآخر وضعف الثقة فيه، ومن هنا يأتي الحديث عن الثلث الضامن، والدور المسيحي في لبنان والشرق الأوسط، والرئيس التوافقي، وحقوق الأغلبية...إلخ.

٤- إن الفيدرالية هي بالأساس آلية توحيدية لا تفكيكية، وهي بالضرورة ليست الحل الأمثل لإشكاليات التنوع كما يستقى من الخبرات الدولية، وإذا أضيف إلى ذلك بناؤها على أسس إثنية كما هو الحال فى الوطن العربى فإنها لابد وأن تفضي إلى عكس الغرض الأساسي لها عبر تفكيك الدولة إلى دويلات.

٥- إن الصراعات اللغوية في الوطن العربي هي الأعقد، لكن الصراعات الدينية وبشكل أوضح المذهبية هي الصراعات المنتشرة والمرجحة للمزيد من الانتشار، وبالتالي فإن قضيتي الحقوق الثقافية للجماعات الإثنية وفصل الدين عن الدولة قضيتان محوريتان تقعان في صلب التفاعل الإثني على المحورين اللغوي والديني.

٦- لا مراء في أن المتغيرات الخارجية إقليمية ودولية تؤثر بعمق على التفاعلات الإثنية في الوطن العربي، وتلك حقيقة ثابتة أكسبتها تداعيات احتلال العراق أبعادًا جديدة. لكن تلك المتغيرات تقوض شرعية الدول الرخوة وتنفذ عبر علاقات مختلة بين الجماعات الإثنية المختلفة،بقول آخر لا شرعية لتدخل الخارج إلا فى غياب شرعية الداخل .

قائمة المراجع

أولاً :المراجع باللغة الإنجليزية

1-Alice Miles and Helen Rumbelow, Thought for the day: the Chief Rabbi Sir Jonathan Sacks is aiming to be politically incorrect, times online October 20, 2007
http://entertainment.timesonline.co.uk/tol/arts_and_entertainment/books/article2697509.ece

2-Ali Abdel Gadir Ali, On the Challenges of Economic Development in Post-Conflict Sudan, Arab planning institute ,Kuwait, November ,2004
http://www.arab-api.org/wps0501.pdf

3-Anita Singh, Women and Security: Addressing Ethnic Conflict through aGendered Lens, (University of Calgary), Revolution or Evolution?, Emerging Threats to Security in the 21st Century
First Annual Graduate Symposium, Dalhousie University, Halifax, N.S. Canada, 22-3-2006
http://centreforforeignpolicystudies.dal.ca/pdf/gradsymp06/Singh.pdf

4-Avigdor Levy, Christians, Jews and Muslims in the Ottoman Empire: Lessons for Contemporary Coexistence, Near Eastern and Jewish Studies Department, Brandeis University, September, 2000
http://www.brandeis.edu/ethics/publications/faculty_research/sec_4.pdf

5- Barasa Kundu Nyukuri , THE IMPACT OF PAST AND POTENTIAL ETHNIC CONFLICTS ON KENYAN'S STABILITY AND DEVELOPMENT, UNIVERSITY OF NAIROBI, KIKUYU, June 1997
http://payson.tulane.edu/conflict/Cs%20St/BARASFIN1.doc

6-Bates, Daniel & Amal Rassam, ,Communal Identities and Ethnic Groups, in Daniel Bates & Amal Rassam, (eds), Peoples and Cultures of the Middle East. 2nd ed. Englewood Cliffs NJ,2001

7- Bruno Waterfield in Vilvoorde , nation divided - Belgium's identity crisis, telegraph.co.uk , 18/09/2007

http://www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2007/09/18/welgium118.xml

8- Christian Geiser, Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés, la Chaire Téléglobe-Raoul-Dandurand en études stratégiques et Diplomatiques, 19 novembre 1998
http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

9- Clive Baldwin, Chris Chapman and Zoë Gray, Minority Rights: The Key to Conflict Prevention, Minority Rights Group International, 17 May 2007, **www.minorityrights.org/?lid=1198 - 14k**

10- David M. Walker, securing ,stabilizing and rebuilding Iraq, testimony before the committee on foreign relations, us senate ,4/9/2007
11-Deepa Khosla, and Amy Pate, Center for International Development& Conflict Management,May2005,online at
http://www.systemicpeace.org/PC2005.pdf

11- Donald L. Horowitz, Structure and Strategy in Ethnic Conflict**,** Paper prepared for the Annual World Bank Conference on Development Economics, Washington, D.C., April 1998
http://www.worldbank.org/html/rad/abcde/horowitz.pdf

12- **_____ , Ethnic Groups in Conflict, Berkeley: University of California Press, 1985**

13-Emmy Godwin Irobi, Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa**,** Beyond Intractability Version IV May, 2005
http://www.beyondintractability.org/case_studies/nigeria_south-africa.jsp?nid=6720

14- Eric Reeves, the slow collapse of the comprehensive peace agreement for south Sudan, online at
http://political affairs.net/article/articlereview/1905/1/121
online edition -2005 ,achieve September- October 2005

15- Fernand de Varennes , MINORITY RIGHTS AND THE PREVENTION OF ETHNIC CONFLICTS, COMMISSION ON HUMAN RIGHTS Sub-

Commission on Promotion and Protection of Human Rights Working Group on Minorities Sixth session, 22-26 May 2000
http://www.unhchr.ch/huridocda/huridoca.nsf/AllSymbols/31CE7BBED216F60C802568FD0047B63A/$File/G0013786.pdf?OpenElement

16-FOREIGN POLICY & the Fund for Peace **,The Failed States Index** May**,**
http://blog.foreignpolicy.com/fsi_06/fsi06.html

17-FOU N D AT ION FOR COE X I S T E N C E, ETHNIC RE LATIONS AND HUMAN SECURITY IN EASTERN SRI LANKA, A REPORT BASED ON INDIVIDUAL INTERVIEWS, Asia foundation ,JANUARY 2004
http://www.asiafoundation.org/pdf/SriLanka_ethnicrelations.pdf

18- Fox, Jonathan,Correlated Conflicts: The Independent Nature of Ethnic Strife. Harvard International Review Winter, vol 25 , **2004,pp: 58-62**
http://hir.haward.edu/articles/print.php?article=1192

19- ———— , Are Middle East conflicts more religious?(Statistical Data Included), Middle East Quarterly, fall 2001
http://www.meforum.org/article/135

20-Francesco Caselli and Wilbur John Coleman II, On the Theory of Ethnic Conflict, London School of Economics, CEPR and NBER Duke University, First Draft: December 2001; This Draft: March 2006
http://personal.lse.ac.uk/casellif/papers/ethnic.pdf

21-Francis Fukuyama , Bring back the state, the observers , Sunday July 4, 2004
http://observer.guardian.co.uk/comment/story/0,6903,1253530,00.html?=rss

22-Gregory Rodriguez, Belgium's Identity Crisis, Los Angeles Times, New America Foundation, | September 17, 2007
http://www.newamerica.net/publications/articles/2007/belgiums_identity_crisis_5945

20- ,Pourquoi ne pas rentrer chez vous ?, Hanna Sankowska – 23 Boston - 3.7.2007
http://www.cafebabel.com/fr/article.asp?T=T&Id=11381

24- Hibbs, Douglas A., Jr.. Mass Political Violence: A Cross-National, Causal Analysis, New York: Wiley, 1973

25-International crisis group ,the next Iraqi war ? sectarianism and civil conflict ,Middle East Report, n 52 febuary2006

26- Jack A. Goldstone, Ted Robert Gurr, State Failure Task Force Report: Phase III Findings, , University of California, Davis University of Maryland, College Park, September 30, 2000
http://www.cidcm.umd.edu/publications/papers/SFTF%20Phase%20III%20Report%20Final.pdf

27- James D. Fearon, Ethnic Structure and Cultural Diversity around the World: A Cross-National Data Set on Ethnic Groups, Stanford University, January 3, 2003,online at
http://www.stanford.edu/group/ethnic/workingpapers/egroups.pdf

28-, ---------- Iraq's civil war , ForeignAffairs,vol 86 n 2, April/May 2007

29- Jan Eliasson, Democracy, Conflict and Human Security Policy Summary: Key Findings and Recommendations, International Institute for Democracy and Electoral Assistance International IDEA 2006
http://www.idea.int/publications/dchs/upload/Inlaga.pdf

30- Jean-Marc KILOLO MALAMBWE, Ethnic conflict, Institutions and the tragedy of the commons: when human diversity hinders economic growth, Empirical evidence from a sample of African countries, MSc in Economics, University of Montreal, 2003
http://www.eldis.org/fulltext/aeconflict.pdf

31-John M. Richardson Jr. and Jianxin Wang, ETHNIC PEACE ACCORDS AND ETHNIC CONFLICT RESOLUTION: A SURVEY, Peace Accords and Ethnic Conflict. Eds. K.M. de Silva and S.W.R. de A Samarasinghe.

New York: St. Martin's Press, 1993.
http://www.american.edu/jrich/Richardson.peace.html

32- John Packer and Erik Friberg, Genocide and Minorities: Preventing the Preventable, Minority Rights Group, April 2004
www.minorityrights.org/download.php?id=46

33- Jonathan Sacks, Wanted: a national culture Multiculturalism is a disaster, times online October 20, 2007
http://www.timesonline.co.uk/tol/comment/columnists/guest_contributors/article2697772.ece

34- Jose Antonio Cheibub, Fernando Limongi,others, Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990. Cambridge University Press, October 2000.

35-John Laughland, Independence for Flanders: Good for Democracy, Good for Europe, brusseljournal,29/11/2007
http://www.brusselsjournal.com/node/2710

36- Judith Vorrath, Lutz Krebs and Dominic Senn , Linking Ethnic Conflict & Democratization An Assessment of Four Troubled Regions , National Centre of Competence in Research (NCCR) , Challenges to Democracy in the 21st Century , Working Paper No. 6 , June 2007,online at
http://www.nccr-democracy.uzh.ch/nccr/publications/workingpaper/pdf/WP6.pdf1-

37- Lisa ALFREDSON, Child soldiers, displacement and human security , disarmament forum, builds upon an earlier policy paper written for the Coalition and published in Child Soldiers Newsletter (June 2002).
http://www.unidir.org/pdf/articles/pdf-art1728.pdf

38-Lijphart, Arend. "Consociational Democracy." World Politics, 1969

39- LOTTA HARBOM & PETER WALLENSTEEN, Armed Conflict and Its International Dimensions, 1946–2004, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, Journal of Peace Research, vol. 42, no. 5, 2005, pp. 623–635

http://info.uu.se/press.nsf/166B1EC86A3FAF93C125706D0037D2E3/$File/JPRarticle.pdf

40-Management of Social Transformations (MOST) Programme, MULTICULTURALISM: A POLICY RESPONSE TO DIVERSITY, Paper prepared on the occasion of the , "1995 Global Cultural Diversity Conference", 26-28 April 1995, and the "MOST Pacific Sub-Regional Consultation", 28-29 April 1995, Sydney, Australia ,UNESCO,1995
http://www.unesco.org/most/sydpaper.htm

41-Marilyse Cowenoyer, le Mouvement amazigh du Marco melite pour la reconaissance de ses droits , 13/1/2004

42-MATTHIJS BOGAARDS, Democracy and Power-Sharing in Multi-National states, International Journal on Multicultural Societies (IJMS), Vol. 8, No. 2, 2006
http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001499/149924e.pdf

43-Minority Rights Group, Minority and Indigenous Peoples' Rights in the Millennium Development Goals, 2003

http://www.hurilink.org/tools/Minority_and_Indigineous_Peoples_Rights_in_the_MDGs--MRGI.pdf

44-Monty G. Marshall, Ted Robert Gurr, A Global Survey of Armed Conflicts, Self-Determination Movements, and Democracy, peace and conflict 2005, Center for International Development& Conflict Management,May2005
http://www.systemicpeace.org/PC2005.pdf

45-Muttukrishna Sarvananthan, Economic Imperative for Peace in Sri Lanka, Working Paper 3, Point Pedro institute of Development Point Pedro, Sri Lanka, 11/2007
http://pointpedro.org/wp-content/uploads/2007/11/PPID%20Working%20Paper%203.pdf

46-Mr. S. Sivananthan, (HUMAN SECURITY AND THE ETHNIC CONFLICT IN SRI LANKA), UNCRD/JICA Mini-Workshop on Human Security Assessment for Sri Lanka, 20-21 December, Colombo, Sri Lanka,2005
http://www.uncrd.or.jp/hs/05f_slminiws/index.html

47-Paul Belien, After Belgium: Will Flanders and the Netherlands Reunite?, brusseljournal, 23-8-2007
http://www.brusselsjournal.com/node/2348

48-Peter Wilson, Ethnic diversity 'breeds mistrust' Europe correspondent , the Australian, October 10, 2006
http://www.theaustralian.news.com.au/story/0,20867,20554070-5001561,00.html

49-Robert Satloff, Assessing the Bush Administration's Policy of 'Constructive Instability' (Part II): Regional Dynamics, Washington institute, March 16, 2005
http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2279

50-Ravi Bhavnani, David Backer, Localized Ethnic Conflict and Genocide: Accounting for Differences, Department of Political Science, University of Michigan, August 13, 1999
http://www.santafe.edu/research/publications/workingpapers/99-07-053.pdf

51-Saad Eddin Ibrahim, Management and Mismanagement of Diversity: The Case of Ethnic Conflict and State-Building in the Arab World, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization7, place de Fontenoy, 75700 Paris, UNESCO 1996
http://www.fnst-freiheit.org/uploads/896/Ibrahim-Minderheiten.pdf

52-Soumya Alva, Edmundo Murrugarra, Pierella Paci, The Hidden Costs of Ethnic Conflict Decomposing Trends in Educational Outcomes of Young Kosovars, POLICY RESEARCH WORKING PAPER 28 80, The World Bank, Europe and Central Asia Region Human Development Sector Unit, August 2002
http://econ.worldbank.org/resource.php?type=5

53-Sumon Kumar Bhaumik, Ethnic Conflict and Economic Disparity:

Serbians and Albanians in Kosovo, Centre for Economic Development and Institutions, Brunel University, , United Kingdom, 2006
ftp://snde.rutgers.edu/Rutgers/wp/2006-36.pdf

54- Stephen Day ,Barriers to federal democracy in Iraq : lessons from Yemen ,middle east policy ,volume xiii,fall2006 ,n 9 ,pp 121-139

55-Timothy D. Sisk, POWER SHARING AND INTERNATIONAL MEDIATION IN ETHNIC CONFLICTS, United States Institute of Peace and the Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict , June 1996
http://wwics.si.edu/subsites/ccpdc/pubs/power/pwfr.htm

56- Tanya Holmes, Marco Riciputi **,** Ravenna Sidney , Multiculturalisme : l'Australie et le Canada font mieux ,cafebabel, 6.3.2006
http://www.cafebabel.com/fr/printversion.asp?T=T&Id=6206

57- Woodward, Mark., Gurr, Ted. and Marshall, Monty, Forecasting Instability: Are Ethnic Wars and Muslim Countries Different?" Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Marriott Wardman Park, Omni Shoreham, Washington Hilton, Washington, DC, 2005-09-01
http://globalpolicy.gmu.edu/pitf/PITFethnicmuslim.pdf

58- Wallonia versus Flanders, Crisis in Belgium: A place for rational thinkers to discuss world events and politics, ,The Geopolitical Rooster, 27/11/2007
http://geopoliticalrooster.wordpress.com/2007/11/27/crisis-in-belgium/

59- Yahya Sadowski, Ethnic conflict, Foreign Policy, No. 111 (Summer, 1998), pp. 12-23

قائمة المراجع باللغة العربية :

١- إجلال رأفت ، مشكلة دارفور: الأسباب والتطورات والنتائج، فى نادية مصطفى (محرر) ملامح الأزمة في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،٢٠٠٤

٢- ـــ ،أزمة دارفور : أبعادها السياسية والثقافية فى مجموعة مؤلفين ، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربى (٥٠)،٢٠٠٦ .

٣- أحمد إبراهيم محمود ،حرب الصومال : الانعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل ، آفاق أفريقية ،مجلد ٨ ،ع ٢٥ ،صيف ٢٠٠٧ .

٤- ـــ ، التحولات الاستراتيجية فى الصراع الصومالى ،المستقبل العربى ،عدد ٣٢٩ ، يوليو ٢٠٠٧ .

٥- أحمد منيسى ،البحرين من الامارة الى المملكة : دراسة فى التطور السياسى والديمقراطى ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٣.

٦-أحمد يوسف ،تقسيم العراق : أوهام أمريكية أم نذر كارثة جديدة ،الاتحاد ، ٢٠٠٧/١٠/٢ .

٧- أمانى الطويل ،اتجاهات السودان : الوحدة والانفصال ، فى أوراق الشرق

٨- الأوسط ، اتفاقية السلام جنوب السودان (الواقع و التحديات)، ع ٣٧ ، يوليو ٢٠٠٧

جميل مطر ،التنوع الثقافى فى المجتمعات العربية ،مصدر غنى ...لافتيل ازمات ، مؤتمر المعرفة الاول ،٢٨-٢٩ اكتوبر ٢٠٠٧ .

٩- جميل مطر ، ايتها الاقليات وداعا ،٢٠٠٧/١١/١٥

١٠- حيدر ابراهيم على ، السودان رهان الدولة الوطنية ،فى أحمد يوسف و نيفين مسعد (محرران) ،حال الأمة العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أزمات الداخل وتحديات الخارج ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٧

١١- رانية سربية ،سياسات المصالحة و الصراعات الاثنية فى لبنان ،أزمة التكامل : ١٩٨٩-١٩٩٩ ، رسالة دكتوراه ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة٢٠٠٣.

١٢- رجائى فايد ،المأزق العراقى ،كراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،س ١٤، ع١٣٧ ، مارس ٢٠٠٤

١٣- سعد الدين ابراهيم،الملل و النحل والأعراق ، هموم الأقليات فى الوطن العربى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٤

١٤- سهير العايدى ، اثر العامل الخارجى على التوازن الاثنى : دراسة حالة تطور دور اكراد العراق فى ظل الاحتلال الامريكى ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة يوليو ٢٠٠٧.

١٥- عبد المنعم سعيد ، الوحدة والتنوع فى العالم العربى: ما الذى يجب عمله ؟ ورقة مقدمة الى مؤتمر المعرفة الاول ، ٢٨-٢٩ اكتوبر ٢٠٠٧

١٦-عبد الحسين شعبان ،التنوع الثقافى فى المجتمعات العربية مصدر غنى لافتيل أزمات ، ورقة مقدمة الى مؤتمر المعرفة الاول ، ٢٨-٢٩ اكتوبر ٢٠٠٧

١٧- على حسن الربيعى ،صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية ،المستقبل العربى ،مارس ٢٠٠٧ ،ص ص ٧٨-٩٨.

١٨ عبد الغفار محمد أحمد و لايف مانقار ،دارفور : اقليم العذاب ، ترجمة محمد على حادين ،منشورات رواق ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠٢

١٩- نهلة عبد الخالق ، التكوين الاجتماعى فى الجزائر ،دراسة غير منشورة ،٢٠٠٧

٢٠ - نيفين مسعد ، معضلة الديموقراطية فى الوطن العربى ، في أحمد يوسف ونيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧:أزمات الداخل وتحديات الخارج ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٧٥-٩٣

٢١- ــ، النموذج الأمريكى للديموقراطية دراسة للحالة العراقية ،بحث مقدم الى المؤتمر السنوى ١٩ ،مركز البحوث والدراسات السياسية ،كلية الاقتصاد ،جامعة القاهرة ،٢٠٠٥

٢٢- ولى نصر ، صحوة الشيعة ،بيروت :دار الكتاب العربى ،٢٠٠٧

٢٣- ياسمين حمدى ،الشيعة العرب بعد سقوط صدام ، فى شريف منصور(محرر) ،تقرير المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى والاقليات فى الوطن العربى عام ٢٠٠٣ ،القاهرة : مركز ابن خلدون ،٢٠٠٤ .

٢٤- يحيى عمارة ،الشأن الثقافى المغربى خلال سنة ٢٠٠٦: ثنائية ضد فى القضايا والأبعاد ،فى حالة المغرب ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، الرباط : منشورات وجهة نظر ٢٠٠٧، ص ص ١٢٩-١٣٨

٢٥-البربر.. البحث عن الهوية الثقافية أولاً، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،٢٠٠٦.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66148

٢٦-كاظم حبيب ،المشكلة الأمازيغية و سياسة الشوفيين العرب .
http://www.annahjaddimocrati.org/pages/amazighite/amazigh_maghreb_arabe.htm
٢٧- دستور المغرب
http://www.majliss-annouwab.ma/site/constitution/index.htm
٢٨- دستور الجزائر
http://www.amanjordan.org/laws/algeria/c1algeria.htm
٢٩- دستور العراق
http://www.ebaa.net/khaber/2005/08/29/khaber010.htm